القضية الفلسطينية

خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة

تأليف
أ. د. محسن محمد صالح

طبعة مزيدة ومنقحة 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السادس

قضية فلسطين

2011–2000

قضية فلسطين 2000–2011

مقدمة:

طبع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قضية فلسطين بطابع مختلف، إذ برزت العديد من العوامل والمتغيرات التي أثّرت في مسارها، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج حاسمة؛ وكان من أبرز الأحداث والمتغيرات:

- اندلاع انتفاضة الأقصى (2000–2005) التي هزت أركان الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وأبرزت بقوة تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه ومقدساته.
- صعود حماس كلاعب رئيسي في الساحة الفلسطينية، بعد أن لعبت دوراً أساسياً في انتفاضة الأقصى، وفازت في الانتخابات التشريعية، وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة، وقامت بالسيطرة على قطاع غزة، وصدَّت بنجاح العدوان الإسرائيلي على القطاع، واحتفظت بشعبية كبيرة في داخل فلسطين وخارجها.
- حالة الانقسام الفلسطيني، والصراع بين حركتي فتح وحماس، والانقسام الجغرافي في إدارة السلطة بين رام الله وغزة، وتعطُّل م.ت.ف ومؤسساتها.
- اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف الديني واليميني، مع ضعف الاتجاهات اليسارية وتفككها.
- وصول مسار التسوية إلى طريق مسدود، بعد الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، بالرغم من قيام السلطة الفلسطينية بكافة التزاماتها المترتبة عليها في خريطة الطريق.
- إشغال الولايات المتحدة للعالم بما يسمى "الحرب على الإرهاب"، واحتلالها لأفغانستان والعراق، مع فشلها في فرض رؤيتها حول الشرق الأوسط، أو في حلّ القضية الفلسطينية.
- التغيرات والثورات التي شهدها العالم العربي منذ سنة 2011، ونجاح الثورة في مصر وتونس...؛ والاتجاه نحو قيام أنظمة تعبّر عن إرادة شعوبها، وانفتاح المجال أمام تشكُّل فضاءات استراتيجية جديدة محيطة بالكيان الإسرائيلي أو قريبة منه، أكثر

تأييداً لتيارات المقاومة. واختلال المنظومة التقليدية لما يعرف بمحور دول "الاعتدال" التي كانت تتخذ سياسات متساوقة مع السياسة الأمريكية في المنطقة.

- صعود تركيا كلاعب مهم في السياسة الإقليمية، مع ميل تركي متزايد لدعم القضية الفلسطينية، والابتعاد عن "إسرائيل".

أولاً: العدوان والمقاومة:

1. انتفاضة الأقصى:

اندلعت انتفاضة الأقصى في 2000/9/29، إثر زيارة أريل شارون Ariel Sharon زعيم حزب الليكود Likud Party الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 2000/9/28. وكان واضحاً أن ثمة مباركة وتأييداً من رئيس الحكومة الصهيونية إيهود باراك Ehud Barak للزيارة حيث زوده بـ 600 جندي لمرافقته، واستنفر أكثر من ألف جندي وشرطي في القدس وأحيائها. وصمم المسلمون على الدفاع عن الأقصى، حيث سقط في المواجهات الأولى خمسة شهداء، وجرح أكثر من مئة. وكانت عناصر اشتعال الوضع جاهزة، فقد وصلت مفاوضات التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وتأكدت الأطماع الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، واستمر الصهاينة في مصادرة الأراضي وتوسيع المستعمرات.

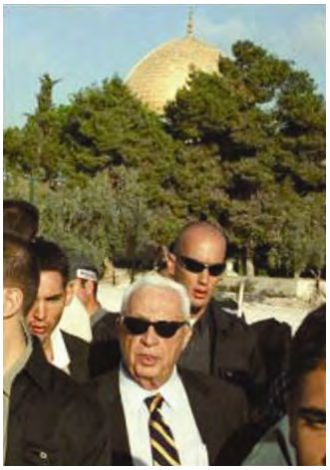

• شارون يعتدي على حرمة المسجد الأقصى سنة 2000

وبدا لباراك أن "الحل الوحيد الذي لاح في الأفق كان دفع الوضع إلى الانفجار"، كما قال بنفسه في اجتماع سري في 2000/10/25[1]. ولعله أراد إظهار مزيد من التصلب، وتحقيق مزيد من الشعبية وسط المجتمع الصهيوني، واستثمار ذلك في وقف عملية التسوية أو إدخالها في أزمات متتالية، ليتسنى تحقيق مزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية، التي أثبتت السنوات الماضية قابليتها للتنازل والتراجع، وتخفيض سقف مطالبها.

وأفرزت الانتفاضة عدداً من الحقائق والمؤشرات أهمها:

1. إن الأمة الإسلامية ما تزال حية، بالرغم من الجراح التي أثخنتها، وأن روح المقاومة والصمود والاستعداد للبذل والتضحية لم تخمد. فقد خرجت المظاهرات بعشرات الآلاف بل بمئات الآلاف في بلدان العالم الإسلامي، من الرباط في أقصى المغرب وحتى جاكرتا في أقصى المشرق الإسلامي، كلها تهتف للأقصى والقدس وفلسطين، وتطالب بالجهاد، وتقدم ما لديها من تبرعات ودعم. فكانت لحظات رائعة من أخوة الإسلام ووحدة الأمة. وظهرت تجليات الإمكانات الكبرى لهذه الأمة لتحقيق النصر لو سلكت طريق الجهاد.

2. إن قضية فلسطين قضية تجمع المسلمين وتوحدهم، بل وتكون سبباً في تجاوز خلافاتهم والتركيز على العدو الصهيوني المشترك. وأن هذه القضية غدت القضية المركزية للعالم الإسلامي، فلا قضية تجمعهم كهذه القضية، ولا عدو يجتمعون ضده كهذا العدو.

3. وجهت الانتفاضة ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية والتطبيع مع العدو، وبرز الخيار الجهادي كخيار أمثل.

4. إن هذه الانتفاضة انعكست على طريقة تفكير الناس وأسلوب حياتهم اليومي، فاشتد العداء للمشروع الصهيوني، واشتد العداء ضدّ أمريكا، وتكرست الروح الجهادية وروح التكافل، وتجاوبت الجماهير مع دعوات مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، حتى غيّر الملايين من أسلوب طعامهم وشرابهم اليومي، ومن لباسهم ووسائل تنقلهم واتصالاتهم وترفيههم، فكانت مدرسة تربوية اجتماعية شعبية، ربما احتاجت حركات الإصلاح سنوات للوصول إلى مثل نتائجها. بل واضطرت الشركات الأجنبية الأمريكية لإنزال إعلانات عدم العلاقة بالكيان الصهيوني، بل والتبرع لضحايا الانتفاضة، كما حدث مع مطاعم مكدونالدز التي تبرعت بريال سعودي لكل وجبة طعام، لعلاج جرحى الانتفاضة[2].

5. برزت أهمية الإعلام ودوره في التعبئة، إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الإعلامي الغربي المتصهين، من خلال الفضائيات العربية، وخدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني، وخصوصاً في المراحل الأولى من الانتفاضة.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه الانتفاضة بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. كما تميزت في الوقت نفسه، بشدة القمع الصهيوني الذي تمادى في قتل الأطفال والأبرياء واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وانكشفت سوءات أدعياء السلام "الصهاينة" الذين تباروا في سحق الانتفاضة المباركة.

وقد شهدت سنة 2005 خُفوت موجة انتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلَت وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية وفي التحضير للانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى إعلان الفصائل الفلسطينية في 2005/1/22 التهدئة من جانب واحد، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"إسرائيل" في 8 شباط/ فبراير.

وخلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2005/12/31 بلغ عدد الشهداء 4,242 شهيداً، بينهم 793 طفلاً، و270 شهيدة. وقامت السلطات بعمليات اغتيال وتصفية جسدية ميدانية لـ 376 مواطناً، واستشهد بسبب الإعاقة على الحواجز الإسرائيلية 140 مريضاً ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان. وبلغ عدد الجرحى 46,068 جريحاً[3]. وبالرغم من إعلان التهدئة الفلسطينية وخُفوت الانتفاضة، إلا أن أعداد السجناء زادت، فبعد أن كانت هناك نحو 7,800 في مطلع 2005 ارتفع عددهم إلى نحو 9,200 سجيناً في نهاية السنة نفسها. وتمّ اعتقال 3,495 فلسطيني خلال سنة 2005 ظلّ منهم 1,600 محجوزين خلف القضبان[4].

• ياسر عرفات يسافر للعلاج في فرنسا سنة 2004

وفي انتفاضة الأقصى وُضع ياسر عرفات تحت حصار قاسٍ في مقره في رام الله لنحو سنتين ونصف، وتوفي في ظروف مريبة في 2004/11/11. كما استشهد عدد من قادة حماس الكبار أمثال جمال سليم وجمال منصور في 2001/7/31، وصلاح شحادة في 2002/7/22، وإسماعيل أبو شنب في 2003/8/21. وتلقت حماس إحدى أقسى الضربات باستشهاد زعيمها الروحي ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين في 2004/3/22،

ثم تبعه استشهاد عبد العزيز الرنتيسي في 2004/4/17. وبلغ عدد شهداء كتائب القسام 604 شهداء خلال انتفاضة الأقصى (2000/9/28 – نهاية 2005). كما استشهد أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عملية اغتيال صهيونية في 2001/8/27.

• جمال سليم

• جمال منصور

• أبو علي مصطفى

• إسماعيل أبو شنب

• صلاح شحادة

• عبد العزيز الرنتيسي

• الشيخ أحمد ياسين إلى اليسار وبجانبه صورة لمكان استشهاده، ويظهر فيه آثار دمه وبقايا كرسيه المتحرك

• تدمير المنازل

• تدمير المؤسسات التعليمية

• اقتلاع الأشجار

وبلغ عدد المنازل التي دمرت بشكل كلي وجزئي 71,470 منزلاً، وعدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 316 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، كما تمّ تحويل 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية. وقام الإسرائيليون باقتلاع وتدمير مليون و355 ألف شجرة. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل 28.4% سنة 2005، أما نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية، جراء الإغلاق والحصار الإسرائيلي حتى نهاية سنة 2004، فبلغت 42% بواقع 63.2% في قطاع غزة، و31.2% في الضفة الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني (الناشئ المنهك) قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى 2005/9/29 نحو 15 ملياراً و600 مليون دولار[5].

وقد شاركت الفصائل الفلسطينية كافة في العمليات العسكرية. وحسب التقديرات الإسرائيلية فقد نفّذت المقاومة الفلسطينية 22,406 عمليات في الفترة من 2000/9/29 وحتى 2005/7/24[6]. وتميزت حركة حماس بدورها البارز وبعملياتها الاستشهادية التي أحدثت دوياً هائلاً، وزعزعت الأمن في الكيان الإسرائيلي حيث نفذ معظمها في فلسطين المحتلة سنة 1948. وحتى 2005/12/1 حدثت 135 عملية استشهادية، نفذت حماس منها 61 عملية، بالإضافة إلى عمليات كثيرة نفذتها كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي...[7].

وركزت كتائب شهداء الأقصى على عمليات إطلاق الرصاص ضدّ المستوطنين وقوات الاحتلال في الضفة والقطاع. وكان لحركة الجهاد الإسلامي دورها المتميز من خلال مجموعة من العمليات القوية المؤثرة، كما نفذت الجبهتان الشعبية والديموقراطية عدداً من العمليات. ومن العمليات التي تستحق الإشارة عملية اغتيال وزير السياحة

• رحبعام زئيفي

الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Ze'evi في 2001/10/17، وهو جنرال سابق في الجيش، ومن أشد الصهاينة تطرفاً. وقد نفذت الجبهة الشعبية هذه العملية انتقاماً لاغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى.

لكن العمليات الاستشهادية على قلتها النسبية كانت الأكثر أثراً. وينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من الإصابات في صفوف "المدنيين" الإسرائيليين هي في الحقيقة إصابات في جنود احتياط، إذ إن كل اليهود تقريباً في فلسطين المحتلة فوق سن الـ 18 يخضعون للتدريب العسكري الإجباري، سواء كانوا من الرجال أم النساء. أما الأغلبية الكبرى للشهداء الفلسطينيين فهي من المدنيين. ويشير تقرير جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency–ISA (Shabak) (المخابرات الإسرائيلية) إلى مقتل 1,513 إسرائيلياً وجرح 3,380 آخرين منذ بدء الانتفاضة وحتى تموز/ يوليو 2005[8].

وقد عانى الكيان الصهيوني من تدهور وضعه الاقتصادي، والذي كان يشهد ازدهاراً كبيراً قبل بدء الانتفاضة. فقد تعطّلت السياحة تقريباً في السنتين الأوليين للانتفاضة، وهي التي تمثل ثاني أكثر مصدر للدخل. وارتفع عدد الإسرائيليين تحت خط الفقر إلى نحو 22% في آخر سنة 2004، حسب تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني الحكومية، ذكر إن عددهم بلغ مليوناً و534 ألفاً[9].

وحسب تقرير رسمي صادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فإن سنة 2002 كانت الأسوأ من الناحية الاقتصادية في تاريخ الكيان الصهيوني منذ خمسين عاماً (1953–2003). وذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة 1% سنة 2002، استمراراً لانخفاض بنسبة 0.9% سنة 2001 مقارنة بارتفاع 7.4% سنة 2000[10]. وانخفض المعدل السنوي لمعدل ناتج الفرد بنحو ثلاثة آلاف دولار (من 18,600 دولار سنة 2000 إلى 15,600 دولار سنة 2002). وحسب تقرير القسم الاقتصادي في اتحاد المستقلين (لاهاف Lahav) فقد أغلق في سنة 2002 نحو 50 ألف متجر، كما يتوقع إغلاق عشرات الآلاف من المشاريع التجارية والمتوسطة سنة 2003[11]. وحسب بعض التقديرات فإن مجموع الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين للانتفاضة بلغت نحو ثمانية مليارات دولار أي نحو 11 مليون دولار يومياً.

وهكذا فإن الفرق الجوهري الذي أحدثته الانتفاضة هو أن الشعب الفلسطيني لم يعد الجهة الوحيدة التي تدفع ثمن الاحتلال والغطرسة الصهيونية من شهداء وجرحى ودمار، وإنما أصبح الكيان الإسرائيلي يدفع غالياً ثمن احتلاله وظلمه.

لقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة في الكيان الصهيوني، وأصابته في صميم القاعدتين اللتين بنى عليهما وجوده المادي، وهما الأمن والازدهار الاقتصادي. وأخذ عشرات الآلاف من اليهود يحزمون حقائبهم ويغادرون الكيان الصهيوني إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأظهرت استطلاعات الرأي العام أن أكثر من 25% من اليهود في فلسطين يفكرون جدياً في المغادرة وترك البلاد. وأظهر استطلاع أجرته جريدة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية The Jerusalem Post يوم 2002/11/29 أن 69% من الإسرائيليين يعيشون حالة الخوف من التعرض لإصابات أو الموت بسبب العمليات الاستشهادية[12]. وفي المقابل، فإنه على الرغم من قسوة المعاناة الفلسطينية فقد أظهر استطلاع للرأي نشر في 2002/12/18 أن 80% من الفلسطينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة، وأن 63% يؤيدون العمليات الاستشهادية[13].

2. العدوان والمقاومة 2006–2011:

تابعت "إسرائيل" عدوانها في الفترة 2006–2011، كما تابعت الفصائل الفلسطينية مقاومتها، وإن بوتيرة وأشكال مختلفة. وكان من أبرز ملامح هذه الفترة:

- ضرب المقاومة الفلسطينية وتفكيك معظم خلاياها في الضفة الغربية، بسبب التعاون الشامل والمنهجي بين السلطة الفلسطينية في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي.
- تطور المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، برعاية الحكومة التي تقودها حماس، وتمكنها من تجنيد الآلاف من عناصر المقاومة، ومن تهريب الأسلحة، ومن تطوير إمكاناتها الصاروخية وإن بشكل محدود مقارنة بإمكانات العدو، وبحالة الحصار الخانق التي تعيشها.
- الاعتماد بشكل كبير على إطلاق الصواريخ في عمليات المقاومة، خصوصاً من قطاع غزة، وخُفوت ظاهرة العمليات الاستشهادية التي طبعت انتفاضة الأقصى. إذ تمّ إطلاق نحو 5,765 صاروخاً و3,758 قذيفة من القطاع خلال الفترة 2006–2010 بما في ذلك نحو 742 صاروخاً وقذيفة أطلقت خلال العدوان على غزة في العام 2009/2008[14]، بينما لم تنفذ، بحسب اعتراف الشاباك، سوى ثمانية عمليات

• إطلاق الصواريخ

استشهادية أدت إلى مقتل 19 إسرائيلياً[15]. وبالرغم من كثرة الصواريخ إلا أن تأثيرها كان محدوداً، لأنها كانت في معظم الأحيان عديمة الدقة وقصيرة المدى وذات حشوة متفجرة خفيفة. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية فقد قتل 17 إسرائيلياً وجرح 1,150 آخرين خلال الفترة 2006–2009 نتيجة إطلاق هذه الصواريخ والقذائف بما في ذلك خمسة قتلى في أثناء العدوان على غزة سنة 2009. ومع ذلك فقد كان تأثيرها المعنوي كبيراً، لأنها وضعت نحو مليون إسرائيلي، في المنطقة القريبة من قطاع غزة، في دائرة الخوف والاستهداف[16].

• العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، وعلى قطاع غزة أواخر 2008 وأوائل 2009.

وفي الفترة 2006–2010 استشهد من الفلسطينيين 3,293، وجرح 12,054 آخرين، وكان من بين الجرحى سنة 2010 عدد من المتضامنين الدوليين. أما الإسرائيليون فقد قُتل منهم في الفترة نفسها 105، وجرح 1,573 آخرين[17]. ومن خلال مقارنة بسيطة، يتضح حجم المعاناة والمجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون بسبب الآلة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة والمتغطرسة، في الوقت الذي يقاوم فيه الفلسطينيون بإمكاناتهم البسيطة. كما يعكس ذلك حالة الانقسام الفلسطيني التي جعلت طرفاً فلسطينياً يقوم بتعطيل وضرب العمل المقاوم في الضفة الغربية في معظم الفترة؛ بينما لم يكن هناك احتكاك مباشر مع قوات الاحتلال والمستوطنين في قطاع غزة، بسبب انسحاب الإسرائيليين منه.

تركزت الحملات العسكرية الإسرائيلية في هذه الفترة على قطاع غزة، بهدف إسقاط حكومة حماس، وضرب المقاومة، وإسكات صواريخها. وكان من أبرز الحملات عملية "أمطار الصيف" التي استمرت في الفترة 6/26–2006/10/31، والتي جاءت بعد قيام حماس، بالتعاون مع

• عملية أمطار الصيف

لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، بعملية "الوهم المتبدد" التي أدت إلى أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit. وقد أدت عملية "أمطار الصيف" إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين. كما نفذت "إسرائيل" حملة "غيوم الخريف" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، التي أدت إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353 آخرين؛ وحملة "الشتاء الساخن" في 2/27–2008/3/3، والتي أدت لاستشهاد 107 فلسطينيين. وبالتأكيد فإن مثل هذه الحملات كانت تُواجه بمقاومة بطولية، وإن كانت غير متكافئة، من المقاومة الفلسطينية[18].

أما أشدُّ الحملات الإسرائيلية شراسة واتساعاً، فكانت العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة في الفترة 2008/12/27–2009/1/18، والتي عُرفت باسم "الرصاص المصبوب"، وسمتها المقاومة "معركة الفرقان". وقد واجهت آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة صموداً بطولياً ومقاومة عنيفة من قبل حماس وباقي قوى المقاومة، ففشلت القوات الإسرائيلية في النهاية في احتلال القطاع، وفي كسر قوى المقاومة، وفي إسقاط الحكومة التي تقودها حماس، فاضطرت إلى الانسحاب غير المشروط من قطاع غزة. وقد أعطى ذلك دفعاً معنوياً كبيراً لقوى المقاومة، ومساندة فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية واسعة لها. وقد استشهد في العدوان الإسرائيلي 1,334 فلسطينياً، بينهم 417 طفلاً و108 نساء، وجرح 5,450 آخرين، كما تمّ تدمير

• العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، 2009/2008

• من ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/2008

5,356 منزلاً وتضرر أكثر من 16 ألف منزل آخر بشكل جزئي. أما "إسرائيل" فلم تعترف إلا بمقتل 9 إسرائيليين، ونحو 185 جريحاً؛ بينما قدَّرت قوى المقاومة أنها قتلت نحو 80 إسرائيلياً خلال هذا العدوان[19].

وكانت أوضاع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال أحد أكبر مظاهر المعاناة الفلسطينية. ولم تتوقف حملات الاعتقال حتى بعد وقف انتفاضة الأقصى؛ وتزايد عدد المعتقلين ليصل في نهاية سنة 2007 ما مجموعه 11,550 معتقلاً، منهم 10,485 من الضفة الغربية، و860 من قطاع غزة، و140 من فلسطين المحتلة سنة 1948، وعشرات المعتقلين العرب. وفي تلك السنة وصل عدد النواب والوزراء الأسرى 52، منهم 47 نائباً عن المجلس التشريعي، ينتمي 42 منهم إلى قائمة التغيير والإصلاح (حماس)، وأربعة من حركة فتح، وثلاثة اعتقلوا قبل الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية[20].

• إصرار على الانتصار بالرغم من الاعتقال

وفي مطلع سنة 2011 كان ما يزال في سجون الاحتلال نحو سبعة آلاف أسير، مع الإشارة إلى أن حملات الاعتقال هي حملات مستمرة، غير أنه يجري إطلاق سراح المسجونين في أحيان عديدة بعد بضعة أشهر، ولكنهم سرعان ما يستبدلون بآخرين؛ فقد شهدت

• أحمد سعدات

• أسرى فلسطينيون في سجون الاحتلال

سنة 2007 اعتقال نحو 7,500 فلسطيني، مقارنة بنحو 5,800 سنة 2008، ونحو 5,100 سنة 2009، ونحو 4,200 سنة 2010. ولعل الإحصائيات تدل على تراجع حدة المقاومة، بسبب تزايد فعالية التعاون الأمني بين حكومة سلام فياض في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذه الفترة، شنّت القوات الإسرائيلية عدواناً شاملاً على لبنان، استهدف بالذات جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، استمر 33 يوماً في الفترة 7/12–2006/8/14؛ وقد ووجهت بمقاومة بطولية من قبل حزب الله وباقي قوى المقاومة، مما أدى لاندحار القوات الإسرائيلية، وفشلها في تحقيق أهدافها. وقد أدت الحرب إلى استشهاد 1,400 لبناني وجرح 3,700 آخرين، وتمّ تهجير نحو 937 ألفاً بشكل مؤقت، وحدث دمار كبير في البنى التحتية، فلحقت أضرار بنحو 7 آلاف منزل، و145 جسراً. وقُدِّرت الخسائر الإسرائيلية بنحو 400 قتيل، و1,187 جريحاً، وتضرر نحو 11 ألف منزل نتيجة سقوط 3,204 صواريخ كاتيوشا، كما أعلن حزب الله أنه تمكن من تدمير 120 دبابة ميركافا، و30 مدرعة وبارجتين بحريتين و5 مروحيات[21].

• العدوان الإسرائيلي على لبنان، 2006

وبالرغم من انتهاء انتفاضة الأقصى، والأوضاع الاستثنائية التي تشهدها الضفة الغربية، وحصار غزة، فإن المقاومات البطولية التي شهدتها تلك الفترة، وتطويرها لإمكاناتها التسليحية وخصوصاً في مجال الصواريخ، يؤكد أن روح الجهاد ما تزال قوية في هذه الأمة، وأن قوى المقاومة، وخصوصاً الإسلامية، قادرة على تقديم "إنسان" جديد يتسم بصموده وجرأته وتضحيته، وقدرته على الإبداع، وإنزال الخسائر في العدو.

ثانياً: الوضع الداخلي الفلسطيني:

كان من أبرز سمات الوضع الداخلي التي ميَّزت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: صعود حركة حماس، ونجاحها في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على قطاع غزة، ووفاة أبي عمار وحلول أبي مازن مكانه، وارتباك مسيرة حركة فتح، وحالة الانقسام الفلسطيني، وتعطُّل عمل م.ت.ف ومؤسساتها، وتراجع اليسار الفلسطيني. وإذا كان المزاج العام الفلسطيني قد انشغل في السنوات الخمس الأولى من العقد بالمقاومة وتفعيل انتفاضة الأقصى ودعمها، فقد انشغل في السنوات التالية بترتيبات البيت الداخلي الفلسطيني والمصالحة الوطنية، وفكّ الحصار.

1. مسار السلطة الفلسطينية:

أعادت انتفاضة الأقصى للعمل المقاوم وهجه وأَلَقَه. وبينما كانت القبضة الأمنية للسلطة الفلسطينية تضعف، كانت تزداد مساحة العمل المقاوم، وتنضم إليه كافة فئات الشعب الفلسطيني وفصائله بما فيها حركة فتح. وقد استفادت حركة حماس وقوى المقاومة من تلك الظروف في إعادة ترتيب بنيتها الداخلية.

ولذلك، ترافقت انتفاضة الأقصى مع صعود شعبية حركة حماس. وهو صعود ترافق مع قوة الدور المقاوم لحماس وتميّزه، ومع تراجع شعبية فتح وقيادة السلطة نتيجة سوء الإدارة والفساد الذي طبع عمل السلطة في الفترة السابقة. ومع تعرض مناطق السلطة للاحتلال الإسرائيلي، وتدمير مراكزها ومقار شرطتها، وحصار أبي عمار، منذ آذار/ مارس 2002 وحتى قبيل وفاته في 2004/11/11، فقد اتجهت السلطة للاستجابة للضغوط الإسرائيلية الأمريكية، من خلال الموافقة على

مشروع "خريطة الطريق"، الذي طرحه جورج بوش الابن George W. Bush، والقيام بـ"إصلاح السلطة" وفق التصور الأمريكي، والذي يتضمن استحداث منصب رئيس الوزراء، وإعطائه عدداً من الصلاحيات لتقليص صلاحيات الرئيس عرفات، ودمج الأجهزة الأمنية التسعة في ثلاثة أجهزة؛ بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات الإدارية والمالية.

وقد تولى محمود عباس رئاسة الوزراء في الفترة 4/29–2003/9/6، ونجح في عقد تهدئة في الفترة 6/29–2003/8/21، حيث انهارت إثر اغتيال القوات الإسرائيلية للقيادي في حماس إسماعيل أبو شنب في 2003/8/21. وقد واجه عباس عدداً من الصعوبات في تعامله مع الرئيس عرفات ومع الفصائل ومع الإسرائيليين مما أدى إلى استقالته. وقد تولى مكانه أحمد قريع (أبو علاء)، الذي شكّل الوزارات الفلسطينية السابعة والثامنة والتاسعة، والتي غطت الفترة 2003/10/5–2006/3/27، وتولى وزارة المالية فيها سلام فياض.

• أحمد قريع

عانت الانتفاضة سنة 2004 من الإنهاك بسبب وحشية الاحتلال الإسرائيلي وبسبب شحّ الإمكانيات، وضعف الدعم العربي والإسلامي والدولي. وفي صيف 2004 حرّك القيادي في فتح محمد دحلان المئات من أنصاره في مظاهرات واحتجاجات استهدفت الرئيس عرفات بحجة المطالبة بالإصلاح، ولقيت الاحتجاجات دعماً من عدد من قيادات فتح خصوصاً في قطاع غزة، كما لقيت دعماً واضحاً من الأمريكيين والاتحاد الأوروبي. وقد أثير على هذه المظاهرات علامات استفهام كثيرة متعلقة بتوقيتها وأهدافها الحقيقية وطبيعة مثيريها والشخص المستهدف؛ كما أثيرت علامات استفهام عن عدم اعتراض أو سكوت محمود عباس عليها. وبعد ذلك بنحو شهر، أصيب عرفات بمرض غامض، استدعى إرساله للعلاج في باريس، غير أنه توفي هناك في 2004/11/11، وسط العديد من

• محمد دحلان

التساؤلات حول السبب الحقيقي لوفاته. وتمّ نقل جثمانه إلى القاهرة ثم رام الله حيث دفن هناك.

لقد هيمن عرفات على الساحة السياسية الفلسطينية طوال 35 عاماً، وتولى رئاسة فتح، ورئاسة م.ت.ف، ورئاسة السلطة الفلسطينية، ورئاسة دولة فلسطين، بالإضافة إلى منصب القائد الأعلى للقوات الفلسطينية. وكان عرفات مركباً من السياسي البراجماتي، ومن المُجسِّد لآمال شعب فلسطين، وإن لم يُسلّم العديد من الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية بقيادته[22]. غير أنه لقي مزيداً من الشعبية والتقدير في أثناء صموده في الحصار قبل وفاته رحمه الله.

تولى رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح رئاسة السلطة مؤقتاً، بحسب النظام الأساسي، مكان ياسر عرفات. وفي 2005/1/9 جرت انتخابات الرئاسة الفلسطينية، التي قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وقد شارك في الانتخابات 65% ممن يحق لهم التصويت، وفاز محمود عباس، مرشح فتح، بنسبة 62% من عدد المقترعين؛ بينما حصل المرشح اليساري مصطفى البرغوثي على نحو 20% من الأصوات. وقد تولى عباس أيضاً رئاسة فتح، كما تولى رئاسة م.ت.ف.

وفي أجواء من التهدئة التي نجح عباس في تثبيتها بالتوافق مع الفصائل الفلسطينية، وفي أجواء اتفاق القاهرة الذي وقّعه الفلسطينيون في 2005/3/17 طُويت عملياً صفحة الانتفاضة، وانشغل الفلسطينيون بترتيب البيت الفلسطيني، خصوصاً في تنفيذ استحقاقات الانتخابات البلدية والتشريعية للسلطة الفلسطينية.

• روحي فتوح

• إعلان فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية

• مصطفى البرغوثي

وكان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الذي تمّ في أيلول/ سبتمبر 2005، انتصاراً كبيراً لقوى المقاومة، ونكسة لمسار التسوية السلمية؛ حيث لم يكن خافياً الثمن السياسي والبشري الذي يدفعه الإسرائيليون نتيجة العمل المقاوم، كما أن الانسحاب جاء أحادي الجانب ودون تفاوض أو تنسيق مع السلطة، وكأن عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي قد انتهت، ولا وجود لها[23].

جرت الانتخابات البلدية على أربع مراحل، وقد ظهرت فيها شعبية حماس على نحو واضح أقلق قيادة فتح والسلطة الفلسطينية. ولكن لم يكن من السهل تحديد النتائج بدقة، خصوصاً وأن كثيراً من مرشحي حماس خاضوا الانتخابات كمستقلين لأسباب أمنية أو اجتماعية. وبشكل عام فقد تقدمت حماس على فتح في عدد الأصوات، وفي البلديات الكبيرة؛ بينما تقدمت فتح على حماس في عدد المقاعد، وفي البلديات الصغيرة. وكان من اللافت للنظر فوز حماس بنحو 74% من أصوات مدينة نابلس، وعدم إجراء قيادة السلطة الانتخابات في بلديتي الخليل وغزة وهما من المعاقل القوية لحماس. وقد حصلت فتح، وفق بعض التقديرات، على 1,164 مقعداً مقابل 862 مقعداً لحماس، بينما حصلت التنظيمات الأخرى والمستقلون على 701 مقعداً. وحصلت حماس على نصف الأصوات في المرحلتين الأولى والرابعة و33.7% في المرحلة الثانية، و26% في المرحلة الثالثة؛ بينما حصلت فتح على 32% في المرحلة الأولى، و40% في الثانية، و53.7% في الثالثة، و30% في الرابعة[24].

وفي أجواء من عدم اليقين والخلافات الداخلية في فتح، قام عباس بتأجيل الانتخابات التشريعية من تموز/ يوليو 2005 إلى 25 كانون الثاني/ يناير 2006، ولم تتأكد الانتخابات إلا بعد أن تجاوزت فتح خلافاتها، ووحدت القائمة الرسمية التي أعلنتها مع قائمة "المستقبل" التي أعلنها محمد دحلان، بالتوافق مع مروان البرغوثي، وجبريل الرجوب، وعدد كبير من قيادات فتح الشابة. كما لم تكن الانتخابات لتتم لولا حالة الاطمئنان الناتجة عن استطلاعات الرأي التي لم تكن تعطي حماس سوى نحو 25% من الأصوات أو المقاعد؛ مقابل نحو 38–40% لفتح. وقد كان عباس بحاجة ماسة لتأكيد شرعية رئاسته لكل الشعب الفلسطيني، من خلال إدخال حماس كمعارضة "تحت السيطرة" في إطار "الشرعية الفلسطينية"؛ بحيث يمكنه المضي في مسار التسوية بشكل أكثر قوة وأكثر تمثيلاً. وهذا ما جعل الطرف الأمريكي يدعم العملية الانتخابية، كما حظيت بعدم ممانعة إسرائيلية، وإن كان الإسرائيليون قد أبدوا تخوفاتهم.

• فوز حماس في الانتخابات التشريعية

وقد تحققت المفاجأة للجميع (بما في ذلك عدد كبير من قواعد حماس وقياداتها) بفوز حماس بـ 74 مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي الـ 132، كما فاز أربعة مرشحين مستقلين على قوائم حماس؛ بينما فازت فتح بـ 45 مقعداً، وحصلت الجبهة الشعبية على 3 مقاعد، وائتلاف الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وفدا على مقعدين، وقائمة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي على مقعدين، وقائمة الطريق الثالث برئاسة سلام فياض على مقعدين.

سعت حماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنها لم تنجح في ذلك، فاضطرت لتشكيل الحكومة بنفسها. وفي أجواء من الصدمة والارتباك والإحباط التي عاشتها قيادة فتح والسلطة، التي وجدت إلى جانبها شريكاً مفروضاً من الشعب، ولكنه غير مرحب به، قامت بعدد من الإجراءات استهدفت محاصرة حماس وإضعاف حكومتها وإفشالها؛ على الرغم من إعلانها عن قبول نتائج الانتخابات واحترامها للديموقراطية الفلسطينية. وكان من أبرز هذه الإجراءات:

• عقد جلسة للمجلس التشريعي السابق، الذي كانت تتمتع فيه فتح بالأكثرية، بعد ظهور نتائج الانتخابات بنحو أسبوعين، وأخذ عدد من القرارات والتعديلات الدستورية (بخلاف الأعراف القانونية والبرلمانية) استهدفت تعزيز سلطات الرئيس، وإضعاف الحكومة والمجلس المنتخب فأعطت للرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية، وأعطته السلطة على ديوان الموظفين. وصادق المجلس المنتهية ولايته على مرسوم رئاسي يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس الذي يجب أن يكون نائباً من المجلس. وهو ما سمته حماس "انقلاباً أبيض، وفساداً دستورياً".

• أصدر الرئيس عباس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت إشرافه المباشر.
• أصدر عباس مرسوماً بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر الحدودية برئاسة صائب عريقات.

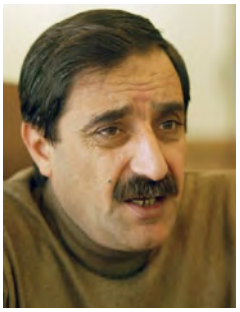
• رشيد أبو شباك

• أصدر عباس مرسوماً بتعيين رشيد أبو شباك، مديراً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي كانت تتبع وزارة الداخلية.
• كما عُيِّن عباس سليمان جِلِّس مديراً للأمن الوطني.
• قام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف.
• قام الرئيس عباس باستبعاد جميع وزراء الحكومة، بما في ذلك وزير الخارجية، من جولاته الخارجية ومقابلاته، ومباحثاته مع المسؤولين العرب والأجانب.

كان هذا تدشيناً من قيادة فتح لمعركة نزع صلاحيات حكومة حماس، ومعركة إفشالها حتى قبل أن تبدأ عملها. وكانت سيطرة حركة فتح التامة على كافة الأجهزة الأمنية، وعلى الجهاز الإداري البيروقراطي للسلطة ووزاراتها ومؤسساتها، عائقاً حقيقياً كبيراً أمام حكومة حماس (بالرغم من الكفاءات المتميزة لوزرائها) التي كان عليها التعامل مع الكثير من القيادات الأمنية والإدارية التي كانت تتعمد التعويق والتعطيل والإفشال.

ومن جهة أخرى، واجهت حكومة حماس صعوبات بالغة في إدارة الوضع تحت الاحتلال، وفي التعامل مع القوى العربية والدولية الفاعلة. فقد بدأ حصار سياسي واقتصادي إسرائيلي ودولي خانق، فتم وقف المساعدات التي تأتي للسلطة والتي تشكل أكثر من نصف ميزانيتها، كما رفضت "إسرائيل" تسليم عائدات الضرائب التي تجنيها لصالح السلطة، والتي تشكل نحو ثلث ميزانيتها، وتمّ وقف التحويلات البنكية لحسابات السلطة. وتمّ فرض ما يسمى شروط الرباعية الدولية Quartet (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) على التعامل مع حماس وحكومتها، حيث

اشترطت اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، ونبذ حماس لـ"الإرهاب" ووقفها للمقاومة المسلحة، وموافقتها على كافة الاتفاقيات التي وقعتها م.ت.ف؛ وهي شروط تعجيزية تعني أن تفقد حماس هويتها، وأن تخرج من جلدها.

• سعيد صيام

وجدت حكومة حماس نفسها أمام خزينة خاوية، وتعاني فوق ذلك من ديون تبلغ ملياراً و772 مليون دولار[25]. بينما أخذت قوى المعارضة (وخصوصاً فتح) تؤجج المظاهرات والاعتصامات والإضرابات المطالبة بالرواتب. ولم تتعاون الأجهزة الأمنية مع وزير الداخلية سعيد صيام بالشكل المناسب، حيث نُزعت منه سلطاته المفترضة عليها، في الوقت الذي تزايد فيه الفلتان الأمني خصوصاً في قطاع غزة. وقد اضطر ذلك وزير الداخلية لتشكيل "القوة التنفيذية" من عناصر موالية من حماس وقوى المقاومة ذات العلاقات الجيدة معها[26]. وقد أدخل ذلك السلطة في نزاعٍ جديد حول الصلاحيات، كما قام الرئيس عباس بتشكيل قوة أمنية باسم "الحرس الرئاسي" بعد تشكيل القوة التنفيذية بأيام[27]؛ بينما أقدمت أمريكا على تخصيص مبلغ 86 مليون و400 ألف دولار لدعم قوات الحرس الرئاسي[28].

• القوة التنفيذية

• الحرس الرئاسي

• عبد الكريم القوقا

وعلى خلفية صراع الصلاحيات، والتظاهرات والتظاهرات المضادة، والحملات الإعلامية، بدا أن هناك عملاً حثيثاً لدفع حركة فتح وأجنحتها المسلحة إلى ساحة الصراع ضدّ حماس والحكومة. وتحوَّل التحريض السياسي بالتدريج إلى حوادث إطلاق نار واشتباكات مسلحة. وكان اغتيال عبد الكريم القوقا، الأمين العام للجان المقاومة الشعبية، المقربة من حماس، في 2006/3/31، علامة فارقة في التحول إلى لغة السلاح، حيث اتهمت اللجان محمد دحلان بالضلوع في الاغتيال. وتبع ذلك اغتيال محمد التتر في 2006/5/16، أحد قيادات حماس العسكرية، وحسين العوجة في 2006/7/6 وهو من القيادات السياسية لحماس. وتتابعت الاشتباكات لتحصد في الفترة 1/1–2006/11/30 ما مجموعه 41 فلسطينياً قُتلوا على خلفيات سياسية، منهم أربعون في قطاع غزة وحده. أما الفلتان الأمني بشكل عام، فقد حصد 260 قتيلاً و1,239 جريحاً في سنة 2006[29].

فَتَحَ توافق الفصائل الفلسطينية بما فيها فتح وحماس على "وثيقة الوفاق الوطني" أو ما عرف بوثيقة الأسرى، في حزيران/ يونيو 2006، الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. واستعدت حماس للتقليل من نصيبها المفترض في الحكومة، والتخلي عن منصب رئيس الوزراء، وعدم ترشيح قيادات من الصف الأول للحكومة. ولكن اتضح فيما بعد أن الأمر مرتبط بشروط الرباعية، وبالضغوط الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، وليس فقط بحصص وصلاحيات كل طرف في داخل الحكومة. وقد أسهم في زيادة التوتر وتعقيد الأوضاع إعلان الرئيس عباس عدة مرات (في 2006/5/21، و2006/9/27، و2006/12/16، و2007/1/19)، عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، حيث رأت حماس أن عباس لا يملك الصلاحيات الدستورية لحل المجلس التشريعي، وأن دعوته تُمثل التفافاً على العملية الديموقراطية.

ومن جهة أخرى، فقد ازداد تعقيد وضع السلطة، تنفيذ عملية "الوهم المتبدد" التي أدت إلى أسر جلعاد شاليط. وقد تبع ذلك قيام "إسرائيل" بحملة اعتقالات فورية واسعة شملت 64 من وزراء حماس وقادتها ونوابها في المجلس التشريعي. ثم توسعت حملة

• جلعاد شاليط

• عملية الوهم المتبدد، وتظهر دبابة الميركافا المدمّرة

الاعتقالات والحملات العسكرية، مما أدى إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي، وعمل حكومة حماس في الضفة الغربية. واعتباراً من 2006/6/26، وعلى مدى خمسة أشهر تقريباً نفذت "إسرائيل" عمليتي "أمطار الصيف" و"غيوم الخريف" في قطاع غزة مما أدى لاستشهاد نحو 505 فلسطينيين، وجرح 2,205 آخرين. ومع نهاية سنة 2006 كانت "إسرائيل" قد اعتقلت 5,671 فلسطينياً، وكان ما يزال هناك في السجن ثلاثين عضواً من حماس في المجلس التشريعي، وأربعة من وزراء حكومة إسماعيل هنية[30].

تصاعدت حدة الاحتقان والاشتباكات بين فتح وحماس ومؤيديهما في أوائل سنة 2007، فقامت السعودية بالدعوة إلى حوار بين الطرفين، انتهى إلى ما يعرف باتفاق مكة، في 2007/2/7 والذي تلقاه الفلسطينيون بسعادة وسرور كبيرين. وقد أسس الاتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية؛ والتي تمّ تشكيلها فعلاً (9 من حماس، و6 من فتح، و4 من باقي الفصائل، و5 من المستقلين)، وحازت ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. غير أن الرئيس عباس عيّن محمد دحلان في 2007/3/2 مستشاراً له

• تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية

لشؤون الأمن القومي كما عينه أميناً لسر مجلس الأمن القومي، وهو ما أعطى دحلان نفوذاً واسعاً على الأجهزة الأمنية، بخلاف القانون الأساسي الفلسطيني. وقد أثار هذا التعيين أول مشكلة في إطار عمل الحكومة لأنه سعى لحجب صلاحياتها عن الأجهزة الأمنية، وإبقائها بيد الرئاسة.

• هاني القواسمي

عادت الأزمة الداخلية الفلسطينية للتصاعد، بعد أن فشل وزير الداخلية المستقل الجديد هاني القواسمي، في ممارسة صلاحياته أو إحداث أي من الإصلاحات الأمنية، فقدم استقالته مُسبباً إياها بأن رشيد أبو شباك (المقرب من دحلان) يهيمن على الأجهزة الأمنية التابعة للداخلية، ويمنع وزير الداخلية من الاتصال بقادة هذه الأجهزة، وأن الرئاسة الفلسطينية سلبت وزير الداخلية صلاحياته المالية والإدارية[31].

2. سيطرة حماس على قطاع غزة، وسيطرة فتح على السلطة في الضفة الغربية:

• كيث دايتون

أشار مسار الأحداث إلى أن فتح وحماس تتجهان نحو الصدام، فقد تبين وجود خطط وضغوط أمريكية – إسرائيلية تستهدف إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، كما تبين وجود طرف فلسطيني محسوب على فتح مستعد للتجاوب مع المخططات الأمريكية. فقد تتالى ظهور أخبار تؤكِّد استمرار خطط كيث دايتون Keith Dayton التي استهدفت تسليح قوات حرس الرئاسة الفلسطينية وتدريبها، بهدف إعدادهم لمواجهات محتملة مع حماس في قطاع غزة[32]. وكان يجري الحديث عن تجهيز 15 ألف فرد من رجال الأمن يتبعون عباس ويدينون بالولاء لمحمد دحلان، بحيث يتمكنون من "ردع حماس"[33]. وأشارت التقارير إلى أن دايتون أكدَّ في جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس Congress الأمريكي في أواخر أيار/ مايو 2007 بأن "الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة"[34].

ولم تبدِ الرئاسة الفلسطينية والتيار الأمني المتنفذ في فتح تعاوناً حقيقياً في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها. وقام التيار المتنفذ في فتح بمجموعة من الإجراءات

الميدانية تتوافق بشكل كبير مع ما تسرَّب من خطط أمريكية. ومن ذلك توسيع حرس الرئاسة، وعمل الحواجز الأمنية، وكثرة عمليات الخطف والاغتيال المنسوبة للعناصر الموالية للرئيس عباس ودحلان، خصوصاً في منتصف أيار/ مايو 2007؛ حيث تحدثت مصادر من حماس عن اغتيال 22 من عناصرها في أسبوع واحد على يد الأجهزة الأمنية[35].

خاضت حماس ما أسمته معركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، وفي الفترة 11–2007/6/14 تمكنت من السيطرة على قطاع غزة. وتشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7–2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية[36].

• ووجهت حماس بحالة فلتان أمني بعد فوزها في الانتخابات

وقد دافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختيارياً، وأنها لم تستهدف إلاّ فئة معينة محسوبة على فتح؛ وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحدّ؛ وأنها لم تكن تخطط للسيطرة على المربع الأمني ومقر الرئاسة، ولكن قيام الأجهزة الأمنية بإخلائها، وتعرضها للنهب والسرقة من قبل الناس، اضطرها للقيام بهذه الخطوة. وجاء في التوضيحات أن السيطرة على مواقع الأجهزة الأمنية جاءت من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة"[37].

لم تخلُ عملية الحسم أو ما عرف بالانقلاب من ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس؛ فقد نقلت وسائل الإعلام والشبكات الإخبارية عملية إعدام سميح المدهون بصورة فجَّة ومسيئة. كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، وغير ذلك من النماذج التي قامت الوسائل الإعلامية المحسوبة على حماس بنشرها، وهو ما خدم خصومها بشكل كبير، وقدَّم لهم أدوات استخدموها بشكل فاعل للتحريض ضدّ حماس. وقد اعترف العديد من قيادات حماس بوجود هذه الممارسات الخاطئة، وأعلنوا رفضهم لها، غير أنهم قدموها في سياق التحريض الهائل المتبادل بين فتح وحماس.

رفضت حماس أن تسمي ما قامت به انقلاباً؛ لأن الذي اتخذ القرار هو رئيس الوزراء، وهو نفسه يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وهو مدعوم من مجلس تشريعي منتخب يمثل غالبية الأعضاء. كما أن حماس ظلت على اعترافها بالرئيس عباس وشرعيته، ودعته إلى التفاهم والحوار دون شروط مسبقة. وبغضِّ النظر عن تعريف ما قامت به حماس إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، وكان من أبرزها:

- لأول مرة يحدث إلى جانب الشرخ السياسي انقسام جغرافي، فيجد أبناء قطاع غزة أنفسهم تحت سيطرة حماس وحكومتها المُقالة؛ بينما تجد الضفة الغربية نفسها تحت سيطرة فتح والرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ.
- تظهر الأحداث مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني.
- أضرت الأحداث بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة برنامجها المقاوم، وأحدثت حالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحقّ الفلسطيني.

- تعاملت الرئاسة الفلسطينية مع سيطرة حماس على القطاع كفرصة لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية وإنشاء حكومة طوارئ موالية (حتى وإن كان ذلك مخالفاً للقانون الأساسي) في الضفة الغربية. واستفادت من تغييب دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، في إصدار مراسيم رئاسية تأخذ قوة القانون. وقد مضت المراسيم والإجراءات الرئاسية وحكومة الطوارئ بعيداً في التضييق على حماس والاعتداء على عناصرها في الضفة الغربية وإغلاق مؤسساتها، ومحاولة تفكيك بنيتها التنظيمية والعسكرية، في الوقت الذي طورت الرئاسة والحكومة في الضفة من تنسيقها الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد أفادت مصادر حماس في الضفة أن حماس تعرضت لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 2007/8/31–6/11 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح، وقد شملت 639 عملية اعتقال واختطاف، و36 عملية إطلاق نار، و175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات، بما في ذلك دور قرآن، وجمعيات خيرية، ومؤسسات إعلامية ومكاتب صحفية، ومدارس ورياض أطفال، كما حدث 156 اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء حماس ومناصريها[38].

وفي المقابل، أحكمت حماس وحكومتها المقالة السيطرة على قطاع غزة، وتعاملت بشدة مع أنصار فتح، الذين كانت ترى في ممارسات عدد منهم تهديداً للأمن والاستقرار في القطاع. غير أنه لم تتوفر إحصائيات محددة عن حجم التجاوزات القانونية في القطاع. وإن كان كلٌّ من السلطتين في الضفة والقطاع قد تعرضتا لنقد مؤسسات حقوق الإنسان.

- وجدت الرئاسة الفلسطينية نفسها طليقة في غياب الشراكة مع حماس، وفي غياب المجلس التشريعي، فمضت بشكل حثيث في مشروع التسوية وفي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وبوجود الرعاية والدعم الأمريكي والغربي والعربي.
- عانى قطاع غزة من حصار خانق ومتواصل، ومن اعتداءات إسرائيلية متواصلة، وأسهم للأسف بعض عناصر السلطة في التحريض على حماس، بهدف إسقاط حكومتها وإفشال تجربتها.
- أدت عملية الحسم إلى خُفوت ظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، وإلى تراجع حدة الصدامات الفصائلية والعائلية. وهو ما يشير إلى أن حماس نجحت نسبياً في إضعاف هذه الظاهرة والسيطرة عليها؛ كما أن ذلك يرجح مقولة حماس حول المسؤولية الكبيرة لتيار أمني محدد، محسوب على فتح، عن ظاهرة الفلتان الأمني. وحسب

إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً و1,946 جريحاً، أما الشهور الستة الأخيرة من سنة 2007، والتي تلت سيطرة حماس على القطاع، فإن عدد ضحايا الفلتان الأمني بلغ نحو 60 قتيلاً و425 جريحاً[39]. وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008 لم تشهد سقوط قتلى في صراعات بين فتح وحماس، وبدا أن الوضع تحت السيطرة.

- كان من الواضح أن قرار الحسم قد اتخذته حماس بشكل ميداني في قطاع غزة، ولم يكن قراراً مركزياً.
- كان من الواضح أن معظم العناصر في الأجهزة الأمنية لم تكن ترى أن المعركة مع حماس هي معركتها، وإنما معركة تيار معين في الأجهزة وفي فتح. ولو أن هذه الأجهزة التي تتكون من نحو 55 ألف عنصر في قطاع غزة عدَّت المعركة معركتها، لربما كان من الصعب جداً على حماس حسم المعركة لصالحها. ويؤكد تقرير أعده المكتب العسكري لحركة فتح في غزة، حول أسباب الانهيار السريع للأجهزة الأمنية، وجود قناعة لدى عدد كبير من منتسبي الأجهزة بأنهم كانوا يدافعون عن مشروع تيار واحد متنفذ في السلطة وحركة فتح.

3. حكومة سلام فياض:

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14؛ سعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إخراج حماس من الشرعية الفلسطينية، وإلى تجاوز المجلس التشريعي الذي تمتلك غالبية أعضائه، فلجأ إلى غطاء م.ت.ف ليستند بإجراءاته الرئاسية إليها؛ على الرغم من أن المنظمة هي مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة، فعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً في 2007/6/14 وأقرت عدة توصيات، وضعتها تحت تصرّف الرئيس عباس:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية.
- إعلان حالة الطوارئ.
- تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.
- إجراء انتخابات مبكرة[40].

• فياض يُشكِّل حكومة طوارئ

وكلّف عباسُ سلام فياض بتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ (حكومة طوارئ)، وتمكّن فياض من تشكيلها في 2007/6/17، ثم تحولت بعد نحو شهر إلى حكومة تسيير أعمال؛ بالرغم من أن النظام الأساسي الفلسطيني (الدستور) يتيح للرئاسة إعلان حالة الطوارئ فقط، دون أن يتيح لها تشكيل حكومة طوارئ، كما أن النظام الأساسي يحول الحكومة القائمة في ذلك الوقت (حكومة إسماعيل هنية) إلى حكومة تسيير أعمال. وحتى لو سلمنا جدلاً بشرعية حكومة فياض، فإن الدستور الفلسطيني يلزمها بنيل ثقة المجلس التشريعي وهو ما لم تحصل عليه مطلقاً. ومن الناحية العملية فقد رضي فياض أن يكون المحدد الفاعل والأساسي في بقائه، من الناحية الفلسطينية، هو تعطيل المجلس التشريعي وحرمانه من أداء مهامه. وكان من المثير للاستغراب أن تقوم هذه الحكومة التي يفترض أن تمثل إرادة الشعب، بمحاربة الجهة التي تعبر عن إرادة غالبيته والمخولة بتمثيله!

قام الرئيس عباس وحكومة فياض بإعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مستفيدين من تغييب السلطة التشريعية المعارضة لإجراءاتهم. وخلال الفترة من حزيران/ يونيو 2007 وحتى حزيران/ يونيو 2008، أصدر الرئيس عباس وحكومة رام الله 406 مراسيم غطت تقريباً كل جوانب الحياة والنظام السياسي والقانوني[41]. وقد فتح هذا المجال لاتهام الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض بأنهم في الوقت الذي يتهمون فيه حماس بالانقلاب في غزة والخروج على الشرعية، فإنهم أنفسهم ينقلبون على الشرعية التشريعية، ويقومون بمحاربة ممثليها واجتثاثهم.

وقد أقدمت حكومة فياض على حلّ جميع لجان الزكاة في الضفة الغربية، بحجة أنها مصدر مالي لحركة حماس[42]. وأصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11[43].

فياض لم يكن محلَّ اعتراض حماس وعدد من فصائل المعارضة الفلسطينية فقط، وإنما كان محلَّ اعتراض الكثير من كوادر فتح وقياداتها، والتي كانت تحتج عليه بقوة لكنها تضطر للسكوت على مضض بسبب إصرار عباس (والإسرائيليين والأمريكان عليه). وخلال دورة المجلس الثوري الـ 25 لحركة فتح (2008/5/26) تعرض فياض لهجوم عنيف، وشبهه البعض ببول برايمر Paul Bremer أول حاكم أمريكي للعراق، ورأى آخرون حكومته حكومة أمريكية مفروضة على الفلسطينيين. وعندما شكّل فياض حكومته في 2009/5/19، واجه معارضة من كتلة فتح البرلمانية، التي ضغط عليها عباس للسكوت.

أحال فياض المئات من الكوادر الوطنية (بما فيها الكثير من العناصر الفتحاوية) في الأجهزة الأمنية إلى التقاعد، وفتح المجال أمام الخبراء الأمريكيين وخصوصاً كيث دايتون ومن بعده مايكل مولر Michael Moeller، لإعداد الأجهزة الأمنية بما يتوافق واستحقاقات التسوية وملاحقة قوى المقاومة. وفي عهد فياض وصل التعاون الأمني مع "إسرائيل" إلى قمته، من تبادل معلومات، وكشف شبكات المقاومة والقبض على رجالها، وقمع المظاهرات، ومنع الاحتكاك بالإسرائيليين، وإعادة إسرائيليين دخلوا إلى مناطق السلطة.

• مايكل مولر

وسعت السلطة تحت قيادة فياض إلى تجنيد عناصر شرطة على أساس الولاء، وليس بالضرورة على أساس الروح الوطنية. وكانت النتيجة عدة كتائب جرى إعدادها بإشراف دايتون، وكان يتم الحديث عنها بحسب جريدة هآرتس Haaretz (نيسان/ أبريل 2008) على أنهم "أبناء دايتون". وبحسب المصادر الإسرائيلية فقد وصل التنسيق مع السلطة الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة، إلى درجة جعلت الشاباك يعلن في سنة 2010 لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاماً عن خلو قائمته من المطلوبين الفلسطينيين. وقد كشفت الحكومة

• تجنيد كتائب جديدة من الشرطة الفلسطينية

الإسرائيلية في تقريرها المقدم إلى "لجنة ارتباط الدول المانحة" في بروكسل، والذي نُشر في 2011/4/13 أنه في سنة 2010 قامت أجهزة الاحتلال بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها[44].

أما الجانب الاقتصادي الذي يفخر فياض بأدائه فقد جرى تضخيمه بأكثر مما يستحق. وهو اقتصاد يبقى أسير الاحتلال، وأسير الحصار، وأسير المساعدات الأجنبية. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي تحت حكومة فياض من نحو 4 مليارات و600 مليون إلى 6 مليارات و800 مليون دولار تقريباً في الفترة 2007–2012، مقارنة بارتفاع الناتج المحلي الإسرائيلي من 166 ملياراً إلى 241 مليار دولار للفترة نفسها. وبعبارة أخرى، فإن نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1,303 دولاراً إلى 1,679 دولاراً في الفترة 2007–2012 أي زاد خلال حكم فياض بمبلغ 376 دولاراً في خمس سنوات بمعدل 75 دولاراً سنوياً؛ بينما زاد دخل الفرد الإسرائيلي السنوي للفترة نفسها من 23,000 دولار إلى 30,400 دولار أي بمعدل زيادة مقداره 1,480 دولار سنوياً. وتهيمن "إسرائيل" على التجارة الخارجية للسلطة في الضفة الغربية، إذ إن نحو 70% من واردات السلطة في رام الله تأتي من "إسرائيل"، كما أن أكثر من 85% من صادراتها تذهب إلى "إسرائيل". أما البطالة فوصلت نسبتها في أواخر سنة 2012 إلى نحو 18.3% في الضفة الغربية[45].

إن مشكلة اقتصاد السلطة الفلسطينية أنه تمّ تصميمه بحيث يكون تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي، وتحت رحمة استحقاقات عملية التسوية، ليصبح الضغط الاقتصادي نوعاً من الابتزاز السياسي. إن نحو 50–55% من ميزانية السلطة تأتي من مساعدات الدول المانحة، ونحو ثلث الميزانية يأتي من مستحقات الضرائب الفلسطينية التي تقوم "إسرائيل" بتحصيلها. وعند ذلك تأتي "إسرائيل" والجهات الأجنبية لتفرض على الفلسطينيين طبيعة النظام وطبيعة الشخص الذي يستلم هذه الأموال، وطريقة التعامل معها. وهنا فإن الأمر ليس مرتبطاً بالكفاءة والشفافية فقط، وإنما بالأداء السياسي والأمني.

حكومة فياض التي كانت تقول إنها تنفق أكثر من مئة مليون دولار شهرياً على قطاع غزة، كانت تقدم صورة منقوصة عن الحقيقة. فالصحيح أن مبلغاً ضخماً كان يذهب للموظفين الذين لا يذهبون للعمل، فمنذ الانقسام الفلسطيني والسلطة في رام الله تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب إلى العمل إلا ضمن استثناءات

محددة كالصحة والتعليم. فكانت حكومة فياض تنفق على نحو 60 ألف موظف (من أصل 78 ألفاً) شرط أن يبقوا في بيوتهم، وهؤلاء كانوا يحصلون على 86% من الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله إلى القطاع. وبمعنى آخر، فإن الأموال المرسلة إلى غزة استخدمها فياض (ومن خلفه قيادة السلطة) في التوظيف السياسي؛ وأوجدت وضعاً شاذاً كانت نتيجته مكافأة المتغيب المستنكف عن العمل، ومعاقبة أولئك الذين التزموا بأعمالهم وخدمة شعبهم.

سعى فياض عندما شكل حكومته الجديدة في 2009/5/19، إلى "إقامة مؤسسات الدولة المستقلة" خلال عامين[46]. وتضمنت الخطة إقامة مشاريع سيادية، مثل مطار وسكة حديد وإنشاء بنية تحتية أساسية، وتأمين موارد الطاقة والمياه، وتحسين الإسكان والتعليم والزراعة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين أداء الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى بناء المستشفيات والعيادات الصحية وغيرها[47]. وأراد فياض من خلال تطبيق خطته أن يكون عملياً، بالاستفادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة، وبالسعي لصناعة الحقائق على الأرض، التي تدعم بناء الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تدعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه. غير أنه كان يُواجه بطرف إسرائيلي معوِّق ومراوغ، ويمكن أن يدمر الإنجازات من خلال إجراءاته القاسية المعتادة، ويجعل ما يقوم به فياض ضئيلاً مقارنة بما يقوم به الإسرائيلي بشكل حثيث، من مشاريع تهويد واسعة في القدس وباقي الضفة الغربية، بينما "يستمتع" بقيام السلطة بالتزاماتها في قمع تيارات المقاومة، ودون أن تملك هذه السلطة أيّ أوراق ضغط حقيقية على الجانب الإسرائيلي.

وخلال أربع سنوات من عمر حكومة سلام فياض، كان كشفُ إنجازاتها في أداء الاستحقاقات الإسرائيلية، أكبر من كشف إنجازاتها في أداء الاستحقاقات الوطنية. وقد وفرت سياسات فياض هدوءاً أمنياً، غير أنه كان هدوءاً مربوطاً بضرب مشروع المقاومة، وبضرب أحد أهم عناصر قوة المجتمع الفلسطيني في وجه الاحتلال، وبالتالي كان هدوءاً يغري الاحتلال بمزيد من الاستمرار في احتلاله.

كما وفرت سياسات فياض تحسناً اقتصادياً نسبياً، غير أنه كان في جوهره مرتبطاً بتبرعات الدول المانحة ودعمها، دون أن يحقق عملية تنمية حقيقية، بينما ظلّ الاحتلال يمسك بخناق مصادر الإنتاج وعمليات الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال، وتابع استخدامها كأدوات ابتزاز سياسي واقتصادي لتحقيق مكاسب جديدة.

4. حكومة تسيير الأعمال (الحكومة المقالة) في غزة:

ظلّت حكومة هنية تعدُّ نفسها حكومة تسيير الأعمال الشرعية بعد إقالة محمود عباس لها بحسب الدستور الفلسطيني. وعلى الرغم من انسحاب وزراء فتح وباقي الفصائل والمستقلين منها، وبقاء وزراء حماس فقط، إلا أنها استمرت في تسيير الأعمال من خلال الوزراء المتبقين الموجودين في القطاع. وفي أواخر حزيران/ يونيو 2008 أصدر إسماعيل هنية قراراً بتعيين محمد عسقول وزيراً للتربية، وأسامة العيسوي وزيراً للنقل والمواصلات، وطالب أبو شعر وزيراً للأوقاف، وأحمد الكرد وزيراً للشؤون الاجتماعية، وأحمد شويدح وزيراً للعدل، وثبَّت سعيد صيام وزيراً للداخلية[48]، الذي استشهد اغتيالاً في العدوان الإسرائيلي على القطاع فيما بعد. وقد سعت حكومة هنية أكثر من مرة إلى توسيع تشكيلتها الوزارية، بالعرض على عدد من الفصائل الاشتراك فيها، وهو مسعى ظلّ مستمراً حتى أوائل سنة 2011 لكنها لم تنجح في ذلك.

وجدت حكومة تسيير الأعمال في غزة (أو ما عُرف بالحكومة المقالة) نفسها تسبح عكس التيار في بيئة عربية منقسمة على نفسها، وبيئة دولية معادية أو مخاصمة أو لا مبالية. وكان نجاح هذه الحكومة بقيادة إسماعيل هنية يتمثل في قدرتها على البقاء

• محمد عسقول

• أسامة العيسوي

• طالب أبو شعر

• أحمد الكرد

• أحمد شويدح

في ظروف تكاد تكون مستحيلة. لكن القدرة على البقاء دفعت فاتورتها حصاراً خانقاً لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، ودماراً في البنية التحتية، وانشغالاً بتوفير الوقود ولقمة الخبز وحبة الدواء. غير أنها لم تكن تملك خيارات كثيرة، فقد كان سقوطها يعني بالنسبة لها العودة للفلتان الأمني، واجتثاث حماس وبرنامج المقاومة من القطاع، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في التغيير، وعودة برامج أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس Annapolis بكل سلبياتها ومفاسدها واستحقاقاتها. ورأت أن صمودها يستحق العناء، وأنها إذا أُجبرت على خوض معركة تُخيِّرها بين "الخبز والكرامة"، فإنها ستختار الكرامة.

• من معاناة الحصار على غزة

ولقد أدى الحصار على قطاع غزة إلى آثار كارثية في الاقتصاد، خصوصاً مع قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بالقطاع في 2007/6/21، مما يعني إنهاء التعاملات التجارية وكافة الوكالات والعلامات التجارية بمستوردي ومصدري القطاع. وقد عانى قطاع غزة من إغلاق 95% من المنشآت الصناعية، أي ما يقارب 3,700 مصنع من أصل 3,900؛ كما تمّ تعليق تنفيذ مشاريع بناء وبنية تحتية بقيمة 370 مليون دولار نتيجة عدم توافر مواد البناء. وتدهور القطاع الصحي بسبب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية؛ وتمّ تسريح أكثر من 75 ألف عامل كانوا يعملون في القطاع الخاص؛ وتوقف التصدير الزراعي؛ وتمّ تعطيل نحو 90% من قطاع النقل التجاري؛ وتأثر القطاع التعليمي بسبب النقص في الكتب والقرطاسية والمطبوعات[49]. ووصلت نسبة الفقر في قطاع غزة إلى أكثر من 80%، وارتفعت معدلات البطالة إلى 60%[50]. وكان هناك نحو 60% من سكان القطاع لا تتوفر لهم الإمدادات المائية الكافية، وتقتصر المياه الصالحة للشرب في حدود 10% فقط من جملة الاحتياجات[51]. كما أن أكثر من 80% من اللاجئين في القطاع يعتمدون على مساعدات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

• أحد الأنفاق على الحدود المصرية

وقد تمكنت حكومة هنية من إحكام سيطرتها على القطاع، وفشلت الاجتياحات والحصار والفلتان الأمني في إسقاطها. وحافظت على شعبية لا بأس بها بين أبناء القطاع في وجه معارضة قوية، خصوصاً من حركة فتح التي أعادت ترتيب صفوفها. ومثلت الأنفاق على الحدود المصرية، التي زادت من 24 نفقاً إلى أكثر من 500 نفق، حلاً جزئياً لتوفير بعض الاحتياجات الضرورية، حيث غطت نحو 50% من "واردات" القطاع. وتابعت الحكومة توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل حماس وفعل تيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره، كما أن الأداء الحكومي ارتبط بضبط الأمن وتوفير الاحتياجات الضرورية ومكافحة الفساد، دون أن تتاح له ظروف القيام بعملية تنموية حقيقية أو تطوير اقتصادي، بالإضافة إلى تأجيل العديد من الجوانب المرتبطة ببرامج الأسلمة، وتطبيق الشريعة التي يتبناها فكر حماس.

وعلى الرغم من أن سياسة الرئاسة والحكومة في رام الله مع الوظائف العمومية أدت إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، إلا أنه يظهر أن حكومة هنية تمكنت من التكيّف مع الوضع، فاستطاعت توفير الرواتب لأكثر من 18 ألف موظف ممن يعملون معها[52]، وغطت الحدّ الأدنى من حاجتها للوظائف، فبلغ مثلاً عدد منتسبي الأجهزة الأمنية 13,600 بعد أن كان 56,000[53]. وملأت العديد من الشواغر بمن يؤيد خطها السياسي أو يتوافق مع برنامجها، أو يتقبل العمل في ظلّ الوضع القائم في القطاع، كما استعانت بكتائب القسام لضبط الأمن عند الحاجة. وهو ما فتح المجال لاتهامها واتهام حماس بتنفيع من يؤيدهما، وإعطاء العمل الحكومي في القطاع وجهاً حزبياً.

وقد نجحت حكومة هنية في تفكيك المربعات الأمنية لعدد من العائلات القوية والمتنفذة في القطاع كما حدث مع عائلة بكر في 2007/6/13 في مخيم الشاطئ، وعائلة حلّس في 2008/8/2، في حي الشجاعية، وعائلة دغمش في 2008/9/15 في حي الصبرة وسط

مدينة غزة[54]. وتمكنت حكومة هنية في نهاية صيف 2008 من تجاوز إضراب واسع قام به المدرسون والأطباء في القطاع، ونفذته حركة فتح ومؤيدوها، إضافة إلى من يتبنى قضاياهم المطلبية. كما نظمت عملية أمنية في 2009/8/15، ضد تنظيم "جند أنصار الله" في رفح جنوب قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط 28 قتيلاً، من بينهم زعيم التنظيم الشيخ عبد اللطيف موسى، ونحو 130 جريحاً، بُعيد إعلان زعيم التنظيم عن إقامة "إمارة إسلامية"[55]. وبذلك تكون حكومة هنية قد أحكمت سيطرتها على القطاع، وهو ما أوصل الكثير من معارضيها إلى استنتاج صعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها أو تغييرها من الداخل.

صمدت حكومة هنية في مواجهة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)، وتمكنت مع تيارات المقاومة التي تقودها حماس من إفشال الهجوم الإسرائيلي، وإجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب الكامل من القطاع. واستطاعت استيعاب صدمة الحرب بسرعة، وتابعت إدارتها وسيطرتها على الأوضاع في القطاع، ولم تحدث الفوضى أو الفلتان الأمني الذي كان يراهن عليه البعض. وقد مثّل صمود المقاومة وبسالتها رافعة شعبية وسياسية وإعلامية كبيرة للحكومة المُقالة ولحماس، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها. وقد شكّل ذلك دافعاً للمضي في الحوار الوطني لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

كان الدمار الذي أصاب قطاع غزة نتيجة الحرب عليه كبيراً، حيث بلغ عدد المباني المدمرة بشكل كلي 5,350 مبنى، بينما دُمِّر بشكل جزئي أكثر من 16 ألف مبنى، وقد شمل التدمير أغلب مقرات الوزارات والمؤسسات الرسمية والأمنية. غير أن حكومة هنية تابعت تقديم خدماتها مباشرة بعد الحرب في مقار بديلة. قدرت الحكومة المُقالة كلفة إعادة إعمار ما دمره الاحتلال بنحو مليارين و215 مليون دولار، وتمسكت بالإشراف على الإعمار، ورفضت أي إشراف مباشر لحكومة فياض في رام الله على الإعمار[56]. لكنها لم تمانع أن تقوم الجهات المانحة بتنفيذ عملية الإعمار بنفسها أو من خلال الجهات والشركات التي تثق بها، غير أن ذلك كله لم يشفع للحكومة، على الرغم من أنها هي التي تدير كافة الأمور على الأرض. وأصرّت الجهات المانحة على التعامل مع الرئيس عباس وحكومة فياض، كما راعت الشروط والاعتبارات الإسرائيلية؛ وهو ما عنى عملياً استمرار الحصار والدمار، وعدم القدرة على إيصال المساعدات وتنفيذ المشاريع.

5. منظمة التحرير الفلسطينية:

على الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت م.ت.ف بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. ووضعت المنظمة في "غرفة الإنعاش" بعد أن هُمِّشت وأُفرغت مؤسساتها من محتواها، لتكون "خِتماً" تتمّ العودة لها عند الحاجة لتوفير غطاء أو لتمرير قرار. وعلى الرغم من انتهاء المدة القانونية المفترضة للمجلس الوطني الفلسطيني وللجنة التنفيذية والمجلس المركزي منذ سنة 1999، فقد استمرت اللجنة التنفيذية، وكذلك المجلس المركزي بالانعقاد، حيث استفادت منهما قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة وفتح) في دعم شرعية موقفها القانوني والسياسي، خصوصاً في دعم حكومتها في رام الله، وفي مواجهة حماس وحكومتها في غزة. وكان سعي قيادة المنطقة للسيطرة على عدد من الملفات، في إطار صراع الصلاحيات، بعد فوز حماس في الانتخابات سنة 2006، وسعيها إلى إخراج حركة حماس من إطار "الشرعية الفلسطينية"، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة سنة 2007، قد استوجب بالنسبة إليها ضرورة تجاهل المجلس التشريعي الفلسطيني وتجاوزه، بسبب تمتع حماس بالأغلبية المطلقة لأعضائه. وكان لا بدّ لرئاسة السلطة من مرجعية تضفي صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى م.ت.ف. وفجأة أصبحت مؤسساتها (وتحديداً اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)، تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بالرغم من مخالفة ذلك للنظام الأساسي للسلطة، إذ إن المنظمة هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة. وكان هذا نوعاً من التفعيل الانتقائي لمؤسسات منقوصة الشرعية ومنتهية الصلاحية، وهي حسب اتفاقات سابقة بين القوى الفلسطينية تنتظر إعادة تشكيلها وانتخابها.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تنعقد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2011) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فَقَد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط

الأمريكية – الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ"إسرائيل" والصهيونية. وهي دورة قام ياسر عرفات بإضافة أكثر من 450 اسماً جديداً لها، بحيث أصبح عدد الأعضاء الذين جرى اعتمادهم لحضور جلسة إلغاء الميثاق أكثر من 850 عضواً دون علم رئيس المجلس سليم الزعنون، ودون أخذ موافقته، أو دون إحالة الأسماء الجديدة على لجان المجلس الوطني[57].

إن من حقّ المرء أن يتساءل عن حقيقة الطريقة التي يتم بها اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس؟ ولماذا ما يزال مقتصراً على جزء من الشعب الفلسطيني، بينما يتم استبعاد أو تهميش قطاع واسع من الشعب الفلسطيني، وخصوصاً من مؤيدي التيار الإسلامي كحماس والجهاد الإسلامي؟ وعن السبب في تشكيل مجلس وطني فلسطيني يزيد عدد أعضائه عن عدد أعضاء المجلس الوطني للصين، أو مجلس النواب الهندي، أو الكونجرس الأمريكي..؟!! في الوقت الذي يكون فيه في أمسّ الحاجة إلى الفاعلية والمرونة والقدرة على الاجتماع وسرعة اتخاذ القرار.

كان من الواضح أن تفعيل م.ت.ف تفعيلاً حقيقياً، وإعادة بناء مؤسساتها، مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك. وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006. وعلى الرغم من تضمين وثيقة الوفاق الوطني سنة 2006، واتفاق مكة سنة 2007، مواد متعلقة بتفعيل المنظمة وإصلاحها، إلا أنه لم تؤخذ أيّ خطوات جادة في هذا الإطار. وبالتأكيد، فإن صراع فتح وحماس على الشرعية سنة 2007 كان سبباً في تعطّل عملية الإصلاح، لكنه لا ينبغي وضع اللوم كله على ذلك؛ فإضعاف المنظمة وتهميشها كان ظاهرة أساسية مرتبطة بمسار التسوية واتفاق أوسلو، ومرتبطة بطريقة القيادة الفلسطينية في القيادة الفردية والبعد عن العمل المؤسسي.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). غير أن فوز حماس بأغلبية كبيرة صدم التيار

الرئيسي الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح)؛ وهو ما جعل الزعنون يُقدم على تصريحات غريبة ومفاجئة، ومخالفة تماماً لما سبق أن أعلنه بنفسه. فقد ترأس في 2006/2/4 اجتماعاً بمشاركة أكثر من مئة شخصية من أعضاء المجلس الوطني وكوادر حركة فتح في الأردن، وشدد الزعنون أنه "سيدافع عن كل عضو فيه، ولن يسمح تحت أي ظرف المسّ بأعضائه لأي سبب كان، لا من حيث العدد، ولا من حيث التركيبة". وقال: "سنحافظ على المجلس الوطني كما هو عليه الآن، وسوف أدافع عن "الوطني" حتى آخر قطرة دم في جسدي"[58]. وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 2006/2/16 أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها تفسد أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المعينين!!

سعى عباس إلى تقوية نفوذه في م.ت.ف، ولكن دون إحداث إصلاحات حقيقية في بنيتها ومؤسساتها. فأصدر قراراً في 2006/11/9 بتعيين أحد المقربين منه، ياسر عبد ربه، أميناً لسر اللجنة التنفيذية، وقرر في 2006/12/18 إغلاق مقر الدائرة السياسية للمنظمة في عمّان، وهو ما اعتبر ضربة لغريمه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية، وأحد قادة فتح التاريخيين، الذي انحصر عمله بذلك في الإشراف على مقر دائرته في تونس. وأعطى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الرئيس عباس الغطاء الذي يحتاجه (بغض النظر عن مدى صحته القانونية والدستورية) في تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ في رام الله، وفي تحويلها إلى حكومة تسيير أعمال، وفي نزع الشرعية عن حكومة إسماعيل هنية، وفي مجموعة كبيرة من المراسيم والإجراءات المرتبطة بمحاربة واجتثاث حماس وقوى المقاومة ومؤسساتها في الضفة الغربية، وفي الدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وفي دعم مسار التسوية السلمية والعملية التفاوضية، وفي انتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23، وفي تمديد فترة ولايته الرئاسية التي انتهت في 2009/1/9.

• عباس والزعنون خلال افتتاح الاجتماع الطارئ للمجلس الوطني، 2009

ولم ينتظر عباس نتائج حوار القاهرة الذي كان يجري مع حماس، فسعى في

صيف 2009 إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني (الذي انتهى عمره الافتراضي) في 2009/8/25 في مقر الرئاسة برام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية، يحلّون مكان ستة من أعضائها المتوفين، بعد أن واجهت اللجنة مشكلة عدم اكتمال النصاب. وانعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، مسجلين في عضوية مجلس 1996. وتمّ التوافق على انتخاب أربعة أعضاء بالتزكية هم صائب عريقات عن حركة فتح، وأحمد مجدلاني عن جبهة النضال الشعبي، وحنا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا. أما المقعدان الباقيان ففاز فيهما أحمد قريع من فتح، وحنان عشراوي (مُستقلة).

• صائب عريقات

• أحمد مجدلاني

• حنا عميرة

• صالح رأفت

وقد أثار انعقاد المجلس في رام الله تساؤلات حول الحرية التي يتمتع بها تحت الاحتلال، وحول مدى قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بانتهاء صلاحياته وصلاحيات أعضائه. وأثيرت من جهة أخرى مسألة وجود ياسر عبد ربه في اللجنة التنفيذية ممثلاً لحزب فدا، الذي استقال منه منذ عدة سنوات، ولم يعد ممثلاً له، بينما دخل صالح رأفت ممثلاً جديداً له. مع العلم أن هذا الفصيل مع فصيلين آخرين تحالفا معه (الديموقراطية وحزب الشعب) لم يستطيعوا الحصول مجتمعين على أكثر من مقعدين في المجلس التشريعي؛ ولكن أصبح لهم أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية، إذا ما احتسب عبد ربه من بينهم[59].

ومن جهة أخرى، فإن ورقة المصالحة الوطنية (الورقة المصرية) التي تمّ الاحتفال بتوقيعها في القاهرة بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية في 2011/5/4، تؤكد على تفعيل م.ت.ف وتطويرها، وعلى تشكيل مجلس وطني

جديد، يضمن تمثيلاً واسعاً في الداخل والخارج. كما جرى التوافق على أن تتم انتخابات المجلس بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي في الضفة والقطاع.

6. مسار المصالحة الوطنية:

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، أدخل تصاعدُ نفوذِ حماسٍ السلطةَ في أزمة سياسية جديدة، تضاف إلى أزماتها الأخرى المتعددة. ووجدت السلطة نفسها في حالة تجاذب هائل بين مطرقة الضغوط الإسرائيلية الأمريكية الأوروبية المطالِبة بوقف الانتفاضة وتقديم المزيد من التنازلات، وبين سندان المقاومة الإسلامية والوطنية المطالبة بتبني برنامج وطني على أساس تصعيد الانتفاضة لإجبار الكيان الإسرائيلي على الانسحاب.

كان من الواضح أن السلطة غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة وفاعلة على الأرض، دون الرجوع للتيار المقاوم وخصوصاً حماس. وكان عرفات قد جرّب أكثر من مرّة إعلان توقف الانتفاضة، لكنها كانت تستمر وتتسع، مما أفقده وأفقد السلطة الكثير من الهيبة. واعترافاً بهذا الواقع، اتجهت الأنظار إلى الدعوة إلى حوار فلسطيني – فلسطيني كان جوهره بالنسبة للسلطة ومصر (التي دخلت بقوة على هذا الخط) إيقاف الانتفاضة أو إعلان هدنة، سعياً لاستمرار المفاوضات مع "إسرائيل". وقد استفادت مصر من حجمها العربي الكبير وعلاقاتها المتميزة مع السلطة و"إسرائيل" وأمريكا، بالإضافة إلى انفتاحها على المعارضة الفلسطينية، في الدعوة لهذه الحوارات، فانعقدت في القاهرة أهم هذه المفاوضات في 10–2002/11/13 بين فتح وحماس، وانعقدت بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية في 24–2003/1/28، وفي 4–2003/12/7. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد سوى الهدنة التي أعلنتها الفصائل لمدة ثلاثة أشهر، لكنها استمرت 52 يوماً فقط (2003/8/21–6/29).

وفي أوائل سنة 2005 دخل الفلسطينيون في أجواء جديدة تميل للتهدئة، ولترتيب البيت الفلسطيني، فعقدت الفصائل الفلسطينية في الفترة 15–2005/3/17 مباحثات مكثفة انتهت بـ"اتفاق القاهرة"، الذي أكد على الثوابت الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعلى حقّ العودة، وأعلن عن فترة تهدئة تستمر حتى

نهاية العام، شرط وقف "إسرائيل" لاعتداءاتها وإطلاق سراح الأسرى، وتمّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة، وعلى إعادة تنظيم م.ت.ف وفق أسس يتم التراضي عليها، وبحيث تضم كافة الفصائل الفلسطينية.

وقد جرت الانتخابات البلدية والتشريعية الفلسطينية بشكل عام في أجواء شفافة وديموقراطية، عكست إلى حدّ كبير موازين القوى على الساحة الفلسطينية. غير أن السلوك العام لقيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة وقيادة فتح) تمثّل في أنها بالرغم من رغبتها في إشراك كافة القوى الفلسطينية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، إلا أنها كانت تريد أيضاً الاستمرار في الاستحواذ على القيادة وعلى عملية صناعة القرار، وفي الهيمنة على المؤسسات وخصوصاً السياسية والأمنية. كما كانت في كثير من الأحيان تريد أن تنفذ من اتفاقياتها، مع الفصائل الفلسطينية، ما تريد، وبالشكل الذي تريد. فبعد اتفاق القاهرة لم تقم بأي شيء ذي بال يتعلق بإعادة تنظيم م.ت.ف، وعندما وجدت أن اتجاه الانتخابات البلدية لا يخدمها كثيراً عطلت إجراء الانتخابات في الخليل وغزة. أما عندما فوجئت بفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، فقد قامت بمجموعة من الإجراءات، التي سبق الإشارة إليها، استهدفت مصادرة عدد من الصلاحيات المهمة والحيوية للمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية، وعرقلة عملها، بغرض إفشال حماس وإسقاط حكومتها، والسعي بأسرع ما يمكن لعمل انتخابات تشريعية جديدة، تحاول من خلالها فتح ضمان فوزها فيها. وباختصار فإن قيادة فتح، بعد نحو أربعين عاماً في الانفراد بالقيادة، لم تكن متعودة ولا راغبة في تداول حقيقي للسلطة، خصوصاً مع أطراف تخالفها في الأيديولوجيا وفي استراتيجيات العمل وأولوياته، كما في حالة التيار الإسلامي.

كان الوضع الداخلي الفلسطيني وما زال أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيّف مع الشرعيات العربية والدولية. ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها

في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة. كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنازل عن معظم فلسطين التاريخية المحتلة سنة 1948، ووقف العمل المقاوم. ولذلك عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

- أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامجه السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم، متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيّف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.
- أزمة الثقة التي تعمّقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.
- أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسَيف مُسلّط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة. فـ"الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة"، و"تشكيل حكومة تفكّ الحصار"... كانت صياغات تعبّر عن المعاني نفسها بشكل أو بآخر. كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح في الانتخابات، وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهميشها ونزع شرعيتها الشعبية. أما أي مسار آخر فسيعني بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.

ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى"، التي وقعتها قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي[60].

وتؤكد الوثيقة على معاني الوحدة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، والتعاون والتكامل بين مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى المضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف، وعلى الحق في المقاومة مع السعي لتشكيل جبهة مقاومة موحدة، وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها. وأكدت الوثيقة على حقّ الشعب الفلسطيني "في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حقّ العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين مستندين في ذلك إلى حقّ شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية". ووافقت الوثيقة في البند الثالث على تبني العمل التفاوضي والديبلوماسي إلى جانب العمل المقاوم، وقالت في البند السابع إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن".

تحفظ مندوب الجهاد الإسلامي على البند السابع المتعلق بالمفاوضات، بينما أصدر أسرى حماس في سجون نفحة وعسقلان والسبع والنقب وعوفر ومجدو بياناً قالوا فيه إن الوثيقة لا تعبر عن حقيقة مواقفهم، وأن لديهم رفضاً صريحاً لعدد من القضايا الواردة، كما أن لديهم تحفظات على بنود أخرى[61].

وجدت الوثيقة ترحيباً من الرئيس عباس ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، لأن هناك نصوصاً يحتمل تفسيرها إعطاء الغطاء للعملية التفاوضية التي تقودها المنظمة ورئاسة السلطة، كما تركز على إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، دون أن تنفي أو تثبت إن كان ذلك أمراً نهائياً، ودون أن تنفي أو تثبت الحق في تحرير الأرض المحتلة سنة 1948، كما أنها تُحيل إقرار نتائج العملية التفاوضية على المجلس الوطني الجديد أو الاستفتاء، مع أن موقف حماس الأساسي أن الثوابت لا يُستَفتَى ولا يُصوت عليها. ولذلك، قال عباس في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا إليه المجلس التشريعي، وانعقد في غزة ورام الله يومي 25–2006/5/26، إنه سيطرح الوثيقة على استفتاء شعبي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال عشرة أيام[62].

• مؤتمر الحوار الوطني، 2006

حركة حماس، من الناحية الرسمية، رأت في الوثيقة قاعدة صالحة للنقاش، لكنها رفضت اعتمادها كما هي، كما رفضت الاستفتاء عليها. وبعد حوارات مطولة صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة، يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وبالرغم مما بدا تنازلاً من حماس فيما يتعلق بإدارة المنظمة والرئاسة الفلسطينية للعملية التفاوضية، إلا أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عانت من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والدولي، ومع الحملة الإسرائيلية على حماس وقوى المقاومة إثر عملية أسر جلعاد شاليط. وفي هذه الأجواء دعا ملك السعودية عبدالله بن عبدالعزيز في 2007/1/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة. ولقيت الدعوة ترحيباً من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 6–2007/2/8، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى الاتفاق على

• اتفاق مكة، 2007

تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قُدماً في إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية[63].

وورد في الاتفاق نصٌ تلتزم فيه الحكومة التي سيشكلها إسماعيل هنية بكتاب التكليف الموجه من رئيس السلطة فيما يتعلق بـ"حماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية، ومواد القانون الأساسي، ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية". وأنه "على أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية"؛ وهو ما جاء فعلاً في برنامج الحكومة[64]. وقد رأى عديدون أن استخدام السلطة كلمة "تحترم" يعبر عن تنازل جديد من حماس؛ بينما رأت حماس أن هذه الكلمة، وإن كانت تعطي طمأنة للآخرين، إلا أنها لا تحمل تنازلاً، كما لا تحمل مضموناً قانونياً؛ وأنها اضطرت لذلك في سبيل حقن الدماء، وإنهاء الانقسام، ومواجهة الحصار. كما اضطرت حماس للرد على الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري الذي اتهمها بالتنازل، فأكدت على أن "فلسطين هي أرض وقف إسلامي. ولا يملك كائنٌ من كان أن يتنازل عن أي شبر منها"، وأن حماس حركة "جهادية ومقاومة، وستبقى كذلك ما دام هناك شبر واحد من فلسطين محتلاً"[65].

لم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية، حازت ثقة المجلس التشريعي، إلا أن هذه الفترة حفلت بالفلتان الأمني، ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية، ومن تيار معروف في حركة فتح. وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة. وبذلك أضيف إلى النزاع السياسي، والنزاع على الصلاحيات، انفصالٌ جغرافي، وتشكيل لحكومتين في رام الله وغزة، وجدار من الدم، ومزيد من حواجز انعدام الثقة، وهو ما عقَّد إمكانات التفاهم وإمكانات التعامل بروح حضارية ومؤسسية.

رأى الرئيس عباس ومؤيدوه أن حماس قامت بـ"انقلاب دموي أسود"، وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها، وأعلنت التزامها بـ"الشرعية" الفلسطينية والعربية والدولية. وأعلن في خطاب له أمام المجلس المركزي للمنظمة في 2007/7/18 انتهاء اتفاق القاهرة المعلن في 2005/3/17، واتهم حماس بمحاولة اغتياله، كما دعا إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس القائمة النسبية. وبالطبع فإن فكرة

القائمة النسبية تلقى ترحيباً من الفصائل والأحزاب الصغيرة (وخصوصاً اليسارية) لأنها ستحولها من أحزاب ذات تأثير هامشي في صناعة القرار الفلسطيني، إلى أن تكون "بيضة القبّان" وذات تأثير حاسم، خصوصاً في ضوء حالة الاستقطاب الحاد بين فتح وحماس. كما زاد عباس تشدداً عندما سعى لفرض شرط على كل من يرشح نفسه للمجلس التشريعي بأن يلتزم مسبقاً بالموقف السياسي الذي تعبر عنه م.ت.ف (قبل إعادة تنظيمها وإصلاحها، وإدخال حماس والجهاد وقوى المقاومة الأخرى فيها). وهو ما يعني عملياً استبعاد حماس من العملية السياسية، والقضاء على أيّ فرص للتفاهم[66].

أما حماس فرأت فيما قامت به فعلاً مشروعاً اضطرت إليه، وتمّ بأمر رئيس وزراء السلطة، وهو نفسه الذي كان يقوم بأعمال وزير الداخلية، مدعوماً بأغلبية المجلس التشريعي، في مواجهة عملية فلتان أمني مبرمج، تحميه القوى الأمنية في السلطة، التي ترفض الانصياع لتعليمات حكومتها؛ كما رأت أن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي الحكومة الشرعية وفق القانون الأساسي الفلسطيني، وأن تشكيل الحكومة في رام الله كان انقلاباً على هذا القانون. ولم تمانع حماس من الحوار، ولكن دون شروط مسبقة. ورفضت حماس القفز عن شرعية المجلس التشريعي وشرعية الحكومة، والتركيز فقط على شرعية الرئاسة؛ كما رفضت استخدام مؤسسات م.ت.ف في غير صلاحياتها، بغرض تجاوز المؤسسات التشريعية للسلطة؛ ودعت إلى علاج عاجل للملف الأمني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية وتنظيفها من الفاسدين والعناصر المشبوهة[67].

كانت الفصائل الفلسطينية، خصوصاً المنضوية تحت م.ت.ف، أكثر وضوحاً في انتقاداتها القوية لـ"انقلاب" حماس، وأكثر تفهماً لإجراءات عباس في الضفة الغربية، وكان نقدها باهتاً لمجموعة المراسيم التي أصدرها عباس، وللإجراءات الأمنية القاسية التي اتخذها. مع ملاحظة أن هذه الفصائل، وخصوصاً اليسارية، كانت أقرب إلى الموقف السياسي لحركة حماس في نقد مسار التسوية السلمية الذي اختطه عباس.

قدمت الجبهة الديموقراطية مبادرة للمصالحة الوطنية تستند إلى أربع نقاط:

- تراجع حماس عن انقلابها.
- تشكيل حكومة انتقالية، ترأسها شخصية مستقلة، تهيئ الأجواء لانتخابات جديدة.
- تعديل نظام الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي.
- تفعيل م.ت.ف وتطويرها[68].

لكن مبادرتها لم تلقَ آذاناً صاغية. وقد توالت الجهود الفلسطينية والعربية

• لقاء فتح وحماس لمناقشة المبادرة اليمنية

والإسلامية للإصلاح بين فتح وحماس، وكان من أبرزها المبادرة اليمنية، التي انتهت بإعلان صنعاء في 2008/3/23؛ غير أن هذا الإعلان وعزام الأحمد، الذي وقع عن فتح، تعرضا لنقدٍ عنيف من مستشاري الرئيس عباس، مما أدى إلى تعطيل إمكانية البناء على الإعلان، الذي نصّ على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية كإطار لاستئناف الحوار بين الحركتين، للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة. ومال عباس لرأي مستشاريه، حيث اعتبر المبادرة اليمنية إطاراً للتنفيذ وليس إطاراً للحوار.

كما حاول الرئيس السنغالي عبد الله واد، بوصفه رئيساً للقمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، تحقيق المصالحة في حزيران/ يونيو 2008، حيث التقى وفدان من حماس وفتح في داكار تحت رعايته، ولكن دون التوصل إلى أي نتائج عملية.

• عبد الله واد

وفي 2008/6/5 عاد الرئيس عباس للدعوة للحوار بلغة إيجابية تصالحية، كما دعا لقيام مصر برعاية الحوار. ورحبت مصر وحماس بذلك، وسعت مصر للتحضير للحوار بمشاركة 14 فصيلاً فلسطينياً، وأعدت مسودة لورقة المصالحة. غير أن أجواء الحوار تسممت بسبب استمرار حملة الاعتقالات في الضفة الغربية لأعضاء حماس، وبسبب الشكل الذي ستتم به المحادثات، والذي لا يوحي بالجدية، حيث أبلغ المصريون حماس أن عباس سيجلس على المنصة في حفل الافتتاح إلى جانب عدد من المسؤولين العرب، وأنه سيغادر القاعة بعد إلقاء المسؤولين كلماتهم. غير أن حماس طلبت أن يحضر عباس جميع جلسات الحوار باعتباره رئيس فتح، وطرفاً أساسياً في الخلاف، وليس راعياً للمؤتمر، كما كانت هناك شكوك بأن عباس يريد المؤتمر لإعطاء نفسه شرعية التجديد كرئيس للسلطة

الفلسطينية، مع اقتراب موعد انتهاء فترته الرئاسية. ولذلك رفضت حماس وثلاثة فصائل أخرى هي الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والصاعقة حضور لقاء القاهرة، مما أدى إلى إلغائه؛ وهو ما أثار غضب الحكومة المصرية.

أعطى الصمود البطولي لقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي في الفترة 2008/12/27–2009/1/18، وتصاعد شعبية حماس، وشعور خصومها وأعدائها بصعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها دفعة كبيرة للعودة للحوار الوطني. وقد أُطلقت جلسات الحوار برعاية مصرية بلقاءات بين فتح وحماس يومي 24–2009/2/25، تبعتها مشاركة باقي الفصائل في 2009/2/26، وتشكلت خمس لجان لمعالجة قضايا: م.ت.ف، والانتخابات، والأمن، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية. وعُقدت ستّ جلسات حوار كان آخرها في 28–2009/6/30؛ وظهر أن تقدماً كبيراً تحقق في مسارات عديدة. غير أن قضية المعتقلين السياسيين خصوصاً في الضفة الغربية، ظلت تلقي ظلالاً قاتمة على أجواء المحادثات. ومع طول أمد المفاوضات، وازدياد الحصار الخانق على قطاع غزة، وتراجع الألق الذي تمتعت به حماس بعد الحرب على غزة، وانفتاح آمال لدى رئاسة السلطة بحدوث اختراق في مسار المفاوضات بعد تولي باراك أوباما Barack Obama للرئاسة الأمريكية، لم تعد فتح في عجلة من أمرها وزادت من تصليب مواقفها. وفي الوقت الذي ركزت فيه حماس على أن يكون اتفاق المصالحة شاملاً، ويتم ضمان تنفيذه على الأرض بشكلٍ متوازٍ، فقد ركزت فتح على تشكيل حكومة توافق وطني تكون مؤهلة لفكّ الحصار (غير معترض عليها من "إسرائيل" والمجتمع الدولي)، وعلى عمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

قدّمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة، مكوناً من نحو 4,100 كلمة في 22 صفحة، وطلبت من فتح وحماس توقيعها قبل 2010/10/15. وفي أجواء فضيحة جولدستون Goldstone سارعت فتح للموافقة، أما حماس فطلبت مهلة لمراجعة النص. وقد تلخصت الورقة المصرية في:

- التأكيد على تفعيل وتطوير م.ت.ف.
- تشكيل إطار قيادي مؤقت حتى انتخاب المجلس الوطني الجديد، يأخذ قراراته بالتوافق.
- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بشكل متزامن في يوم

واحد. وتجري انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الداخل والخارج؛ بينما تجري انتخابات المجلس التشريعي على 75% للقوائم، و25% للدوائر، وتكون نسبة الحسم 2%.

- تكون الأجهزة الأمنية مهنية وغير فصائلية، وتتشكل لجنة أمنية عليا، يُصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع.
- حلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع.

لعبت أزمة الثقة والخبرة التاريخية السابقة دورها في إصرار حماس على تدقيق النصوص وتثبيت عبارات، ترى أنّ نزعها أو تغييرها يمكن أن يستخدم مخرجاً للتنصل أو التراجع عن الالتزامات. وقدّمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في النصّ، والتي تلخصت في:

- إضافة جملة "تعتبر هذه المهام أعلاه غير قابلة للتعطيل باعتبارها إجماعاً وطنياً تمّ التوافق عليه"، وذلك في الحديث عن مهام الإطار القيادي المؤقت للمنظمة.
- تعديل الفقرة الخاصة بلجنة الانتخابات لتنصّ على "تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق الوطني، ويصدر الرئيس مرسوماً بذلك".
- المطالبة بإضافة نصّ يوضّح بأن تشكيل اللجنة الأمنية العليا "يتمّ التوافق عليه".
- تعديل نصّ "يتمّ إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية عربية..."، وذلك بإضافة كلمة "بناء" بعد كلمة "إعادة"[69].

غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش، أو إدخال أيّ تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التّعثُّر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري وياسر الوادية... للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية وتركية للتوسط، ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة.

شهد الملف اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهمات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية[70]. وانعقدت جلسة حوار في دمشق في 2010/9/24،

حيث تمّ خلالها الاستجابة لمعظم ملاحظات حماس، ما عدا الجانب الأمني. والتقى وفدا الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، دون الوصول للنتيجة المرجوة.

أسهمت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وكان توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3، بعد الاستجابة لملاحظات حماس وبعد فكّ العقدة الأمنية، منعطفاً مهماً في مسار الوحدة الوطنية. غير أن حجم التحديات التي سيواجهها الطرفان لإنجاح المصالحة ما زال هائلاً؛ فالطرفان بحاجة إلى برنامج حقيقي لبناء الثقة بينهما، وإلى التعامل بجدية وحزم مع عناصر الفتنة الداخلية والمستفيدين من الانقسام؛ وكذلك منع التدخل الخارجي، وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي، لإفشال هذا الاتفاق.

ثالثاً: مسار مفاوضات التسوية السلمية:

قامت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على أساس "إدارة الصراع" وليس على أساس "حل الصراع". وهي تسعى إلى إضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقبل بالخيار الوحيد المتاح إسرائيلياً، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض. وقد نجح الإسرائيليون منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993 في تثبيت مقولة إسحق رابين أن "لا مواعيد مقدسة"[71]، والتي أصبحت عنواناً للسياسة الإسرائيلية وأحد أساليبها في الضغط والابتزاز.

وعندما عاد حزب العمل Labor Party بقيادة إيهود باراك للحكم بعد ثلاث سنوات من حكم الليكود 1996–1999، أعلن رغبته في الوصول إلى تسوية نهائية، لكنه قدم برنامجاً سياسياً مبنياً على "اللاءات الخمس"[72]:

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة لـ"إسرائيل".
2. لا لعودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل حرب 1967.
3. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
4. لا لإزالة المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع.
5. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية (بمعنى أن تكون الدولة الفلسطينية دون جيش وغير مكتملة السيادة).

• اجتماعات كامب ديفيد، 2000

وفي صيف سنة 2000، ذهب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى كامب ديفيد بدعوة من الرئيس الأمريكي كلينتون، حيث عقدت مفاوضات ماراثونية في الفترة 12–2000/7/25 للوصول إلى تسوية نهائية. ويظهر أن موضوع الحدود والكتل الاستيطانية كانا من الأمور التي يمكن التفاهم عليها (أكثر من 90% من الضفة وكل القطاع، مع تبادل في الأرض، وبقاء الكتل الاستيطانية)، غير أن موضوعي القدس وعودة اللاجئين بقيا دونما حلّ؛ مما أدى إلى انهيار المفاوضات، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد ذلك بشهرين.

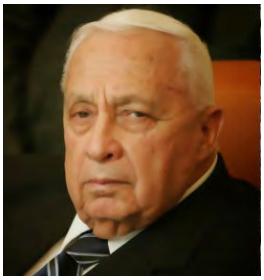

• أريل شارون

وتحول المزاج الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، واضطر باراك للاستقالة في 2000/12/9، وفاز أريل شارون في الانتخابات العامة في 2001/2/6 ضدّ منافسه باراك بأغلبية تاريخية، وبفارق يزيد عن 25%، مما أكد عودة التيار الليكودي المتشدد إلى الصدارة من جديد.

لم يستطع شارون أن يوفر الأمن للإسرائيليين ويسحق الانتفاضة في مئة يوم كما وعد، وحاول أن يجرّ العجلة إلى الوراء وأن يفرض الواقع الذي يريد. ولم يكن شارون يؤمن بالتسوية، فقد كان قد صوّت ضدّ اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، كما صوّت ضدّ اتفاق أوسلو، وتحفّظ على اتفاق التسوية مع الأردن. وأعلن مراراً أن اتفاق أوسلو قد مات. وعندما جاء شارون للسلطة كان مشروعه في جوهره مشروعاً أمنياً، وهو لم يعرض سوى حكم ذاتي للفلسطينيين على 40–45% من الضفة الغربية، كما رفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة. وقد استمر شارون في الحكم حتى مطلع سنة 2006، وشهدت مرحلته تعطل مسار التسوية، وانشغال "إسرائيل" بقمع الانتفاضة، ومحاولة إيجاد حلول بديلة.

1. مبادرة جنيف:

وبينما كان الفلسطينيون منشغلون بالانتفاضة، كانت تجري مفاوضات سرية استمرت سنتين بين مجموعة مقربة من الرئاسة الفلسطينية وفتح، ومجموعة إسرائيلية مقربة من أوساط اليسار والوسط الإسرائيلي، وقد نتج عنها في أواخر سنة 2003 ما عرف بـ"مبادرة جنيف Geneva Accord" لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وهي اتفاقية غير رسمية تدعو إلى:

- دولة فلسطينية تكون وطناً للشعب الفلسطيني، وأن يعترف الفلسطينيون بحق "الشعب اليهودي" في دولتهم "إسرائيل" كوطن قومي لهم.
- تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات حدودية بحيث تُضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس إلى "إسرائيل"، وفي المقابل ستسلم "إسرائيل" من "أرضها" المساحة نفسها التي أخذتها من الضفة، وستكون الأرض بالنوعية نفسها، وتوقَّع أصحاب المبادرة أن تكون مساحة الأرض 2–3% من الضفة الغربية.
- ستكون الأحياء العربية في القدس عاصمة لدولة فلسطين وتحت سيادتها. ولن يكون هناك حفريات أو بناء في المسجد الأقصى، أو ما يسميه اليهود "جبل المعبد" دون موافقة الطرفين. واعتبرت المبادرة الحي اليهودي في القدس وحائط البراق والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون تحت السيادة الإسرائيلية.
- أعطت المبادرة للاجئين حقّ العودة للدولة الفلسطينية، لكنها لم تعطهم الحق في العودة إلى أرضهم الأصلية المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وجعلت قبول عودتهم أمراً سيادياً إسرائيلياً. وأعطت للاجئين حقّ التعويض عن معاناة اللجوء وعن فقدان أملاكهم.
- وافقت المبادرة على عمل ترتيبات أمنية صارمة في مناطق الدولة الفلسطينية، تعمل على منع أيّ أعمال "إرهابية" ضدّ "إسرائيل"، وأجازت إقامة محطتي إنذار مبكر لـ"إسرائيل" في شمال ووسط الضفة الغربية، كما أجازت استخدام سلاح الجو الإسرائيلي للمجال الجوي الفلسطيني.
- تشرف على معابر الحدود الدولية لفلسطين طواقم مشتركة من قوة أمن فلسطينية وقوة أمن متعددة الجنسيات، وتحتفظ "إسرائيل" بحضور غير منظور للعين على مدى ثلاثين شهراً[73].

• ياسر عبد ربه

• هشام عبد الرازق

• نبيل قسيس

• قدورة فارس

• محمد الحوراني

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة غير رسمية، إلا أنها تبدو مهمة للغاية في بيان المدى الذي يمكن أن تصل إليه القيادة الفلسطينية في شكل الدولة المرتقبة. فالشخصيات الفلسطينية المشاركة ذات طبيعة رسمية وجزء رئيسي من عملية صناعة القرار ومنهم العديد من الوزراء والقيادات؛ أمثال ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، ووزير الإعلام والثقافة السابق، وهشام عبد الرازق وزير شؤون الأسرى، ونبيل قسّيس وزير التخطيط السابق، وغيث العمري المستشار السياسي لمحمود عباس، وهناك أيضاً قدورة فارس، ومحمد الحوراني، وزهير مناصرة... من قيادات ورموز فتح. أما الشخصيات الإسرائيلية فتنتمي للمعارضة الإسرائيلية ولا تملك دوراً مماثلاً في صناعة القرار الإسرائيلي؛ ومن أبرزها يوسي بيلين Yossi Beilin، ويوسي سريد Yossi Sarid، وآمنون شاحاك Amnon Shahak، وعمرام متسناع Amram Mitzna، وأبراهام بورغ Avraham Burg.

• آمنون شاحاك

• يوسي سريد

• يوسي بيلين

• أبراهام بورغ

• عمرام متسناع

2. المبادرة العربية:

أما في الجانب العربي، فقد ظلت قرارات قمم الرؤساء العرب والجامعة العربية تحكم مجمل الرؤية العربية، وظلت بنود مشروع السلام في فاس 1982 بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض المحتلة سنة 1967، وعودة اللاجئين، وحقّ جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة؛ تعدّ موجهاً عاماً للمسار العربي.

وفي سنة 2002 حلّت المبادرة السعودية التي جرى تبنيها في مؤتمر القمة العربية ببيروت في 27–2002/3/28، مكان مشروع فاس، وأصبحت هي المرجعية المعتمدة للرؤية العربية للتسوية، وهي لا تختلف في جوهرها عن سابقاتها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة اللاجئين، غير أنها تتحدث بشكل صريح عن الاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل" في حال موافقتها على التسوية[74].

3. خريطة الطريق:

بدا أن هناك مكسباً سياسياً فلسطينياً جديداً عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 في 2002/3/12 الذي أوضح فيه المجلس لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتعايش إلى جانب "إسرائيل"[75].

• جورج بوش

وفي 2002/6/24 قدّم جورج بوش الابن رؤيته للتسوية النهائية داعياً إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على الحياة وتعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع "إسرائيل" وجيرانها الآخرين[76]. وقد تمّ تبني هذه الرؤية من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة إضافة إلى أمريكا (الرباعية الدولية)، وتمّ تعديلها بشكلها النهائي في نيسان/ أبريل 2003 فيما أصبح يُعرف بمشروع خريطة الطريق[77].

تكمن أهمية خريطة الطريق في أنها أول التزام أمريكي معلن بإقامة الدولة الفلسطينية وضمن مدى زمني محدد لا يتجاوز نهاية سنة 2005. وهي مقسمة إلى ثلاث مراحل، وقائمة على برنامج بناء ثقة بين الطرفين، ومستغرقة تماماً في توفير كافة الضمانات الأمنية لـ"إسرائيل"، فيما تفرض على السلطة الفلسطينية وقف الانتفاضة والقيام بعملية إصلاح سياسية وإدارية وأمنية واقتصادية شاملة. وخريطة الطريق مليئة بالثغرات، إذ على الرغم من أنها تدعو لحل القضايا النهائية لكنها لا تقدّم تصوراً عن حلها وتترك ذلك للمفاوضات، ولا تلزم المفاوض الإسرائيلي بشيء، بينما تترك المفاوض الفلسطيني تحت رحمته. ومن الناحية العملية فما انشغلت أمريكا بتطبيقه هو الالتزامات الفلسطينية، لكن الإسرائيليين لم يطبقوا التزاماتهم حتى فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من خريطة الطريق المتعلقة بوقف الاستيطان.

لم تقدم خريطة الطريق تصوراً نهائياً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاجئون، الاستيطان، الحدود، السيادة...)، ولم تقدم من جهة ثانية أيّ آلية حقيقية تلزم الطرف الإسرائيلي بتنفيذ التزاماته، كما أنها من جهة ثالثة انشغلت بكيفية ضمان أمن القوة التي تقوم باحتلال الأرض واغتصابها، بدلاً من توفير الأمن لضحايا الاحتلال.

في 2003/5/25 أقرّت الحكومة الإسرائيلية مبدئياً خريطة الطريق، مع وضع 14 تحفظاً عليها، أفرغتها عملياً من محتواها. وأبدى الأمريكيون تفهمهم للتحفظات الإسرائيلية. وقد تضمنت التحفظات الإسرائيلية إنهاء الانتفاضة، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية لتقوم بجهود حقيقية، وفق المعايير الإسرائيلية، لمنع "العنف"، كما أن على السلطة الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى... وغيرها) وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية، ومنع تهريبها، ووقف أيّ دعوات تحريضية، قبل البدء بالمرحلة الثانية من خريطة الطريق. كان هذا هو التحفظ الأول فقط، وهو يكفي لتعطيل خريطة الطريق لسنوات، كما يقدم مشروع حرب أهلية بين الفلسطينيين. أما التحفظات الأخرى، فقد اشترطت قيادة فلسطينية جديدة، وألغت القيمة الزمنية لخريطة الطريق، واستبعدت مرجعية المبادرة السعودية، وقرار مجلس الأمن 1397 الداعي لإقامة دولة فلسطينية، بالإضافة إلى اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حقّ "إسرائيل" في الوجود كـ"دولة يهودية"، وأن يتخلوا عن حقّ العودة إلى فلسطين المحتلة سنة 1948.

قامت السلطة الفلسطينية من جهتها بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس أولاً ثم تلاه أحمد قريع، وبعد وفاة ياسر عرفات، انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع يوم 2005/1/9 محمود عباس رئيساً للسلطة. وقامت السلطة بإجراء العديد من التعديلات الحكومية وخصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. وتمكنت السلطة من إقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان التهدئة من جانبٍ واحد في 2005/1/22، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"إسرائيل" في 8 شباط/ فبراير.

وفي يوم 2005/6/21 التقى شارون بعباس في القدس، وبالرغم من اعتراف شارون بتحقيق تقدّم على الصعيد الأمني والتهدئة إلا أنه لم يرى ذلك كافياً. ونقلت المصادر الإسرائيلية عن عباس قوله لشارون "ينبغي أن نعمل سوياً. كلّ صاروخ يطلق باتجاهكم كأنه يطلق باتجاهي. وأنا أريد أن أفعل ولكن قدراتي

• لقاء شارون – عباس

محدودة". وقال "إن وضعه صعب وأن إسرائيل تطلب الكثير من السلطة، في حين أن غالبية العمليات ضدّها تنطلق من مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية"[78].

4. الفصل أحادي الجانب:

تقوم فكرة الفصل أحادي الجانب على أساس أن تفرض "إسرائيل" الشكل النهائي لحدودها وللتسوية، بالمحافظة على أكبر مساحة من الأرض، والتخلص من أكبر قدر من الفلسطينيين، ودون أن تضطر لدفع استحقاقات باهظة، مرتبطة بالقدس أو اللاجئين أو تفكيك المستعمرات في الضفة الغربية؛ وبحيث يبدو الأمر في نهاية المطاف مشكلة حدودية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يمكن أن تموت مع الزمن. وقد هيمنت فكرة الفصل أحادي الجانب على الرؤية السياسية الإسرائيلية خلال الفترة 2003–2006.

وفي 2003/12/18 أعلن شارون تبنيه للفكرة، وبعد نحو شهرين قدم خطته للفصل متضمنة الانسحاب من قطاع غزة مع حراستها ومراقبتها لحدوده الخارجية، وسيطرتها على مجاله الجوي. وهذا يعني من الناحية العملية تحويل غزة إلى سجن كبير، كما يُبقي القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتضمنت خطة الفصل في الضفة الغربية الاحتفاظ بست كتل استيطانية، إضافة إلى شرقي القدس وما حولها من مستعمرات[79].

لاقت خطة الفصل أحادي الجانب دعماً أمريكياً في المؤتمر الصحفي المشترك بين بوش وشارون في واشنطن في 2004/4/14. وجرى تجزئة تنفيذ الخطة بحيث تبدأ بالانسحاب من قطاع غزة وأربع مستعمرات منعزلة في الضفة الغربية.

كان لانتفاضة الأقصى دورها الرئيسي في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة بعد أن تحوّل إلى عبءٍ أمني واقتصادي كبير[80]. كانت حماية نحو ثمانية آلاف مستوطن في القطاع عملية مكلفة ومرهقة، وتستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانية في بحر من مليون و400 ألف فلسطيني. بيد أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى توظيف انسحابها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والمادية. فهي ستتخلص من العبء السكاني الهائل الذي يمثله قطاع غزة والذي لا يمكن ضمُّه في أي مشروع يستهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. وبالإضافة إلى أن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي تكفل إنهاء الاحتكاك الفعلي بسكان القطاع وتخفيض احتمال

تعرّضه للهجمات، فإنها سعت إلى إفقاد المقاومة في القطاع مبرّر عملياتها العسكرية، في نظر المجتمع الدولي على الأقل. كما سعت الحكومة الإسرائيلية إلى الالتفاف على مشروع خريطة الطريق، والاستفراد بالضفة الغربية لتنفيذ مخططات تهويد القدس وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي وإبقاء التجمعات الاستيطانية في أيّ تسوية سياسية قادمة. ومن جهة أخرى حاولت أن تحسّن صورتها وأن تقدم نفسها إلى المجتمع الدولي كطرف محبٍّ للسلام ويقدم تنازلات "مؤلمة" في سبيله.

بدأ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في منتصف آب/ أغسطس 2005، وتمّ إنهاؤه في 2005/9/11، وأعلنت "إسرائيل" انتهاء احتلالها للقطاع من جانب واحد، فيما أبقت سيطرتها على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية. وفي 2005/11/15 توصلت إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية حول إدارة المعابر، بوجود إشراف أوروبي وتثبيت كاميرات مراقبة تبثُّ للطرف الإسرائيلي بشكل مباشر كل ما يجري، مع حقّ "إسرائيل" في الاعتراض على دخول وخروج من تشتبه به، حيث يبتُّ الأوروبيون في أمره خلال ستّ ساعات من احتجازه[81]. وقد احتفلت السلطة بافتتاح المعبر في 2005/11/25.

لم تطل حماسة الحكومة الإسرائيلية لخطة الفصل، إذ بدأ الاحباط يدب بشكل سريع تجاهها في النصف الثاني من سنة 2006؛ وأخذت تتراجع عن سلّم أولويات الحكومة، حتى وُضعت على الرَّف، وكان أبرز أسباب ذلك[82]:

- فوز حماس في الانتخابات، وتشكيل حكومتها، والفشل في إسقاطها، والخوف من اعتبار الانسحاب انتصاراً لحماس، وتثبيتاً لنفوذها على الأرض.
- فشل الهجوم الإسرائيلي على لبنان وحزب الله في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة، مما زاد من مخاوف تكرار هذا السيناريو في الضفة الغربية.
- تراجع شعبية إيهود أولمرت Ehud Olmert وحزب كاديما Kadima Party، مما أضعف قدرة أولمرت على المناورة والحركة.
- ظهور قناعات بضرورة دعم محمود عباس ورئاسة السلطة، والتنسيق معه في مواجهة حماس.
- انشغال الداخل الإسرائيلي بفضائح الفساد، وملفات التحقيق في الحرب على لبنان.

• ظهور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض. وهو ما أشارت إليه "لجنة التجميع" التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها في منتصف آب/ أغسطس 2006[83].

5. العودة إلى خيار الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض:

أربك فوز حماس في الانتخابات القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، كما أربك مسار التسوية السلمية، وانشغل الجميع بمحاولات إسقاط حماس أو تطويعها. وعندما شكل الرئيس عباس حكومة الطوارىء برئاسة سلام فياض في رام الله إثر سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، فتحت "إسرائيل" مجالات التعاون وخصوصاً الأمنية مع الحكومة في رام الله. وعاد الحديث عن تحريك مسار التسوية الذي تكلل بمؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Conference في الولايات المتحدة في 2007/11/27.

ولم يكن ثمة جديد في جوهر الأفكار الإسرائيلية التي ظلت تتحدث عما هو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة مستقلة. وظهر عدد من المقترحات لقيادات إسرائيلية محسوبة بشكل أساسي على حزب كاديما الذي استمر في الحكم حتى شباط/ فبراير 2009 (إيهود أولمرت، تسيبي ليفني Tzipi Livni، شمعون بيريز، حاييم رامون Haim Ramon...) تدعو إلى انسحاب من نحو 90% من الضفة الغربية مع بقاء الكتل الاستيطانية، وإجراء عملية تبادل للأراضي لتعويض الفلسطينيين ما سيفقدونه بسبب المستعمرات.

وشهدت سنة 2009 عودة اليمين المتطرف بقيادة الليكود للحكم، والذي كان ما يزال يعتقد أنه بالإمكان "عصر" الفلسطينيين أكثر لتحقيق المزيد من التنازلات. وعلى الرغم من نشاط الولايات المتحدة تحت حكم أوباما في تحريك عملية التسوية إلا أنها فشلت في فرض أبسط استحقاقات خريطة الطريق، وهو الوقف الإسرائيلي التام للاستيطان. ولذلك، تعطل مسار المفاوضات طوال سنة 2009، كما اتسم بالتعثر في سنة 2010. فعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لاستئناف المفاوضات، والتي أدت إلى الاتفاق على مفاوضات غير مباشرة، ثم مفاوضات مباشرة، مقابل إعلان "إسرائيل" تجميداً مؤقتاً للاستيطان لمدة عشرة أشهر، إلا أن تلك الجهود انهارت في ضوء رفض إسرائيلي قاطع لتمديد فترة التجميد، التي انتهت في 2010/9/26.

جعلت الثورات العربية التي أخذت تظهر وتتوسع منذ مطلع سنة 2011 مسار التسوية أكثر صعوبة وأبعد منالاً، فقد سقطت أكبر الأنظمة العربية الداعمة لهذا المسار (مصر)، وعانت السياسة الإسرائيلية والأمريكية من وضع قلق ومرتبك؛ ومال الكيان الإسرائيلي لاتخاذ مزيد من الإجراءات الأمنية، وتقوية البنية العسكرية. كما تزايد الطرح الإسرائيلي لفكرة الدولة المؤقتة، بما يعني التوافق على حدود مؤقتة وتأجيل باقي قضايا الحل النهائي. كما عاد، من جهة أخرى، طرح فكرة الانسحاب أحادي الجانب.

6. خيار الدولة الواحدة:

أما خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهو وإن لم يتبنه المفاوض الفلسطيني، فإنه أصبح يأخذ حيزاً متزايداً من الاهتمام في الوسط الفلسطيني، بعد حالة الإحباط السائدة من إمكانية حلّ الدولتين. ويظهر أن مثقفين وقيادات فلسطينية محسوبة على فتح أخذت تتحدث عن خيار الدولة الواحدة، إما كوسيلة للضغط والتهديد على الجانب الإسرائيلي، أو كخيار حقيقي وحيد للخروج من الأزمة، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وعندما قاد أحمد قريع المفاوضات، بعد أنابوليس، لم يستبعد أن يصبح الفلسطينيون جزءاً من دولة ذات قوميتين مع الإسرائيليين في أرض فلسطين التاريخية، في حديث له مع أعضاء من حركة فتح في اجتماع مغلق، بحسب ما نقلت وكالة رويترز Reuters في 2008/8/11. كما أن صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، اقترح في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 تبني حلّ الدولة الواحدة، إذا لم يتوقف الإسرائيليون عن البناء في المستعمرات[84].

رابعاً: الجدار العازل:

تعكس عملية إنشاء جدار الفصل العنصري، الذي تقوم "إسرائيل" ببنائه حول الضفة الغربية، جانباً من العقلية الانعزالية اليهودية الصهيونية، التي فضلت أن تعيش لقرون طويلة في أحياء خاصة مسورة بجدران عالية في مناطق أوروبا فيما يعرف بالأحياء اليهودية "الجيتو ghetto"، وأن تتعامل مع الآخرين من خلف الجدران. كما تُذكر بسياسات الفصل العنصري التي تبناها نظام البِيض سابقاً في جنوب إفريقيا.

وهذا لا يبعد كثيراً عن طبيعة الكيان الصهيوني الذي شكّل لنفسه جسماً غريباً محاطاً بـ"جدران" دينية وسياسية وثقافية ولغوية عن المنطقة التي حوله، ووجد نفسه معزولاً في أجواء معادية. وهو اعتراف ضمني منه أنه لم ينجح في أن يكون كياناً مقبولاً في المنطقة.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قامت بعمل سياج حول قطاع غزة إثر اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987، كما أن إسحق رابين فاز في الانتخابات سنة 1992 على أساس شعار "نحن هنا وهم هناك".

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل 2002، وقد بدأ العمل فيه في 2002/6/16. وقد توسع الطول المعتمد للجدار من 734 كم في حزيران/ يونيو 2006 إلى 770 كم في سنة 2007، وتمّ ضمّ مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adummim شرقي القدس إليه، أي أن طوله أصبح أكثر من ضِعف طول الخط الأخضر (حدود الضفة الغربية مع الأراضي المحتلة سنة 1948) والتي تبلغ 320 كم فقط. وحتى نهاية سنة 2008 كان قد تمّ بناء نحو 502 كم. وأصبحت مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار 733 كم^2 أي نحو 12.5% من مساحة الضفة الغربية[85].

• جانب من مسار الجدار العازل

• من معاناة الفلسطينيين بسبب الجدار العازل

وإذا ما تمّ بناء الجدار بالشكل المخطط له فإنه سيُلحق أضراراً مباشرة بنحو 680 ألف فلسطيني، وسيجد نحو 250 ألف فلسطيني أنفسهم محصورين بين الجدار العازل وبين الخط الأخضر، بينما سيجد 330 ألف فلسطيني أنفسهم مفصولين بالجدار عن أراضيهم ومزروعاتهم وأماكن عملهم، وستعاني 101 قرية ومدينة وتجمع سكاني من الجدار، وستجد 19 منها نفسها إلى الغرب من الجدار محرومة من التواصل السكاني مع باقي أجزاء الضفة الغربية. كما ستجد 53 قرية وبلدة نفسها محاطة بالجدار من ثلاث جهات. وسيسعى الجدار إلى أن يضم إليه أكبر قدر من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تمثل معظم مستوطني الضفة الغربية.

وتحاول السلطات الإسرائيلية تسويق الجدار باعتباره مجرد سياج حاجز Fence، ولكن المتتبع للجدار في مخططاته وكثير من أماكن بنائه، يجد نفسه أمام خط عسكري معقد، إذ يشمل مشروع الجدار خطاً من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم شارع مسفلت بعرض 12 متراً، يليه شارع مغطى بالرمل الناعم بعرض أربعة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعلى الجدار سياج معدني إلكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة، كما أن هناك أبراج مراقبة عسكرية على الجدار[86].

وأصدرت محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) في 2004/7/9 رأيها الاستشاري غير الملزم بشأن الجدار، فاعتبرته غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وطالبت "إسرائيل" بوقف بنائه، وطالبت بتعويض كل المتضررين الفلسطينيين. وقالت المحكمة إن الجدار يعوق حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأن بناءه يُعدُّ ضمّاً فعلياً للأرض، كما عدَّت المستعمرات الإسرائيلية انتهاكاً للقانون الدولي.

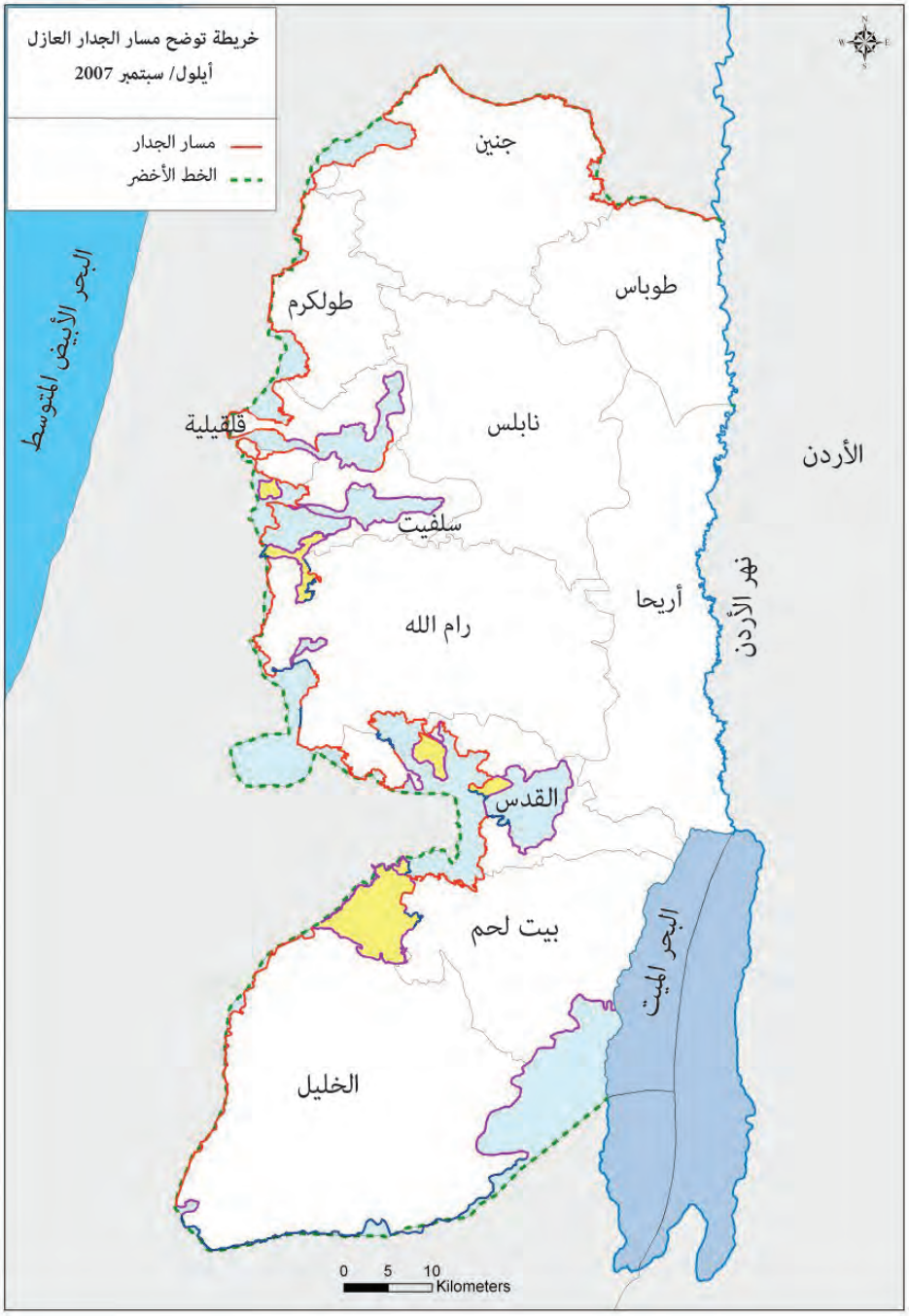
خريطة توضح مسار الجدار العازل
أيلول/ سبتمبر 2007
مسار الجدار
الخط الأخضر
البحر الأبيض المتوسط
جنين
طولكرم
طوباس
قلقيلية
نابلس
الأردن
سلفيت
أريحا
نهر الأردن
رام الله
القدس
بيت لحم
البحر الميت
الخليل
0 5 10
Kilometers

خامساً: الكيان الإسرائيلي:

دخل الكيان الإسرائيلي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وهو ما يزال يتمتع بقوة عسكرية وتكنولوجية متقدمة قياساً بمحيطه العربي، كما يتمتع بدعم ونفوذ دولي، خصوصاً من الولايات المتحدة، جعله حتى الآن دولة "فوق القانون"، لا تُطبَّق عليها القوانين والقرارات الدولية.

كان من أبرز المظاهر التي اتصف بها المشهد الإسرائيلي الداخلي:

- تزايد نفوذ التيارات اليمينية؛ بما في ذلك الليكود و"إسرائيل بيتنا Yisrael Beiteinu"؛ وحتى حزب كاديما فإن أعداداً كبيرة من قياداته وأعضائه ذات خلفيات ليكودية ويمينية.
- تزايد نفوذ التيارات الدينية، وخصوصاً الحركية المنظمة منها، وقد شمل ذلك زيادة نسبة المنتمين إليها في وسط ضباط الجيش الإسرائيلي من نحو 7% قبل نحو ثلاثين عاماً إلى نحو 40% حالياً (2011).
- تراجع نفوذ اليسار الإسرائيلي وتفتته، بما في ذلك حزب العمل الإسرائيلي الذي ظلّ على مدى 55 عاماً عمود السياسة الإسرائيلية، أو واحداً من اثنين من أعمدتها. لكنه تراجع في انتخابات سنة 2009 للمركز الرابع، ثم عانى من التفتت سنة 2011 بخروج رئيسه إيهود باراك منه مع بعض نوابه في الكنيست وتشكيلهم لحزب "الاستقلال".
- تزايد الفساد في المجتمع الإسرائيلي في الوسط الشعبي وحتى في القيادة السياسية؛ وكان من أمثلة ذلك توجيه تهم بالفساد إلى رئيسي الوزراء أريل شارون وإيهود أولمرت، ورئيس الدولة موشيه كتساف Moshe Katsav، ونائب رئيس الوزراء حاييم رامون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس Dan Halutz... وغيرهم. وقد زاد انتشار قيم المنفعة واللذة والأنانية، والشذوذ الجنسي، والتفسخ الأسري؛ وقد انعكس ذلك على تزايد نسب الانتحار، والهروب من الجيش... وغيرها.
- تراجع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" إلى ما دون 17 ألفاً سنوياً، مع تزايد الهجرة العكسية من "إسرائيل" إلى نحو 10–15 ألفاً سنوياً[87]، مع وجود مؤشرات إلى أن هناك نحو 700 ألف إسرائيلي يقيمون في الخارج[88].

• تزايد السلوك العنصري ضدّ المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948، سواء كان ذلك في السلوك الشعبي أم في ممارسات الحكومات الإسرائيلية، أم في سنّ القوانين والتشريعات.

من الناحية السكانية، كان يقيم في فلسطين المحتلة (الأرض المحتلة سنة 1948، والأرض المحتلة سنة 1967) 5 ملايين و900 ألف يهودي في نهاية سنة 2011، مقابل 5 ملايين و600 ألف فلسطيني[89].

على المستوى الاقتصادي، وصل الناتج المحلي الإسرائيلي سنة 2011 إلى نحو 243 مليار دولار، كما وصل معدل دخل الفرد إلى 31,300 دولار، وهو معدل دخل يضارع المعدلات في أوروبا والدول المتقدمة. وبلغت الصادرات الإسرائيلية سنة 2011 ما مجموعه 67 مليار و260 مليون دولار، أما مجموع الواردات فبلغ 73 ملياراً و540 مليون دولار. وتشكل السلع الصناعية نحو 78.5% من الصادرات الإسرائيلية. ومنذ سنوات طويلة، ما تزال الولايات المتحدة تشكل الشريك التجاري الأول للكيان الإسرائيلي، الذي يُصدّر لها نحو ثلث صادراته. وبالرغم من كونه دولة غنية ومتقدمة، إلا أن الكيان الإسرائيلي ما يزال يتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2011 ما مجموعه 3 مليارات و29 مليون دولار. وبذلك ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي خلال الفترة 1949–2011، بلغ ما مجموعه 112 مليار و31 مليون دولار[90].

ويعود جانب من الازدهار الاقتصادي الإسرائيلي إلى خُفوت الانتفاضة الفلسطينية وتراجع عمليات المقاومة، وإلى "هدوء" الجبهات العربية، مع تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية خصوصاً مع مصر والأردن، بالإضافة إلى الاختراقات السياسية والاقتصادية التي حققها الصهاينة خصوصاً مع الصين والهند وروسيا ودول أوروبا الشرقية.

أما من الناحية العسكرية، فما زال الكيان الإسرائيلي ينفق بشكل هائل على هذا الجانب. وقد بلغت موازنته العسكرية لسنة 2011 نحو 15 مليار دولار. وتُعد الميزانية العسكرية الإسرائيلية من أعلى الميزانيات في العالم قياساً بالناتج المحلي أو بعدد السكان؛ بينما يبلغ معدل الإنفاق العسكري الإسرائيلي السنوي على الفرد الواحد نحو ألفي دولار، فإنه يبلغ مثلاً 46 دولار في مصر، و88 دولار في سورية، و211 دولاراً

في الأردن. ويبلغ عدد الجيش الإسرائيلي المتفرغ 178 ألف جندي، بينما تبلغ قوات الاحتياط 427 ألفاً. ويتميز الجيش الإسرائيلي بقدرات قتالية عالية، وبحصوله على فرص تدريبية متقدمة، كما يتميز بحصوله على أفضل الأسلحة المتقدمة سواء من تلك التي تنتجها المصانع العسكرية الإسرائيلية، أم تلك التي تأتيه من الولايات المتحدة ومن الدول الغربية. ولدى "إسرائيل" نحو مئتي رأس نووي، وهي تُصنّع كافة أنواع الأجهزة الإلكترونية العسكرية، وأجهزة التشويش، وأنظمة توجيه الصواريخ، وتمكنت من تصنيع طائرة كفير Kfir المقاتلة، وصاروخ حيتس (السهم) Arrow (Hetz) System المضاد للصواريخ، كما تمكنت من صناعة دبابة الميركافا Merkava التي تعد من أقوى الدبابات في العالم. وتُعد "إسرائيل" ضمن أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم؛ إذ صدرت ما قيمته 7 مليارات و200 مليون دولار سنة 2010[91].

وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، فإنه فشل في عدوانه على لبنان في حرب تموز/ يوليو 2006، كما فشل في عدوانه على قطاع غزة في نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009. وفي الوقت الذي تتراجع فيه نوعية الجندي الإسرائيلي، وتكثر في أوساط الجيش المشاكل النفسية والفساد والتهرب من الجندية، فإن نوعية رجال المقاومة تزداد تحسناً، وهي أكثر استعداداً على الصمود والتضحية.

هوامش الفصل السادس

[1] **الخليج**، 2000/11/10.

[2] لقراءة العديد من النماذج والتقارير، يمكن مراجعة التقارير المنشورة في الإنترنت خلال شهرَي تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2000 في المركز الفلسطيني للإعلام وموقع إسلام أون لاين.

[3] مركز الإحصاء الوطني الفلسطيني، 2005/12/9، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html؛ ووكالة وفا، 2016/3/10، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ZUxLYKa75037158273aZUxLYK

[4] تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين لسنة 2005، انظر:
www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/2005.html؛ وبحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) نقلاً عن مصادر الأمن والجيش الإسرائيلي، فإن المعتقلين كانوا 7,838 في مطلع سنة 2005، ووصل العدد إلى 8,238 معتقلاً في مطلع سنة 2006. انظر:
www.btselem.org/arabic/statistics/detainees

[5] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html

[6] موقع الجيش الإسرائيلي، انظر: http://www1.idf.il/SIP_STORAGE/DOVER/files/9/21829.doc

[7] موقع الجيش الإسرائيلي، انظر: http://www1.idf.il/SIP_STORAGE/DOVER/files/6/31646.doc

[8] نشرت التقرير جريدة **معاريف** ونشرت ترجمته جريدة **السفير**، بيروت، 2005/7/15.

[9] موقع عرب 48، 2005/8/8، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=30295

[10] دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انظر: www.cbs.gov.il؛ وانظر: وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، نشرة بانوراما، 2003/1/2.

[11] قدس برس، نشرة بانوراما، 2003/1/3.

[12] نقلاً عن: British Broadcasting Corporation (BBC), 30/11/2002, http://news.bbc.co.uk

[13] **الخليج**، 2003/2/18.

[14] See Israel Security Agency, "2010 Annual Summary: Data and Trends in Terrorism," www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/reports/2010summary2-en.pdf

[15] ستة من هذه العمليات نفذت في سنة 2006، وواحدة سنة 2007، وواحدة سنة 2008، انظر:
Israel Security Agency, Analysis of Attacks in the Last Decade, Suicide Attacks, http://www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/decade/SuicideAttacks.pdf

[16] Israel Security Agency, Analysis of Attacks in the Last Decade, Mortar Shell launching attacks, http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/decade/Mortar/Pages/default.aspx

[17] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 91.

[18] حول هذه الحملات، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 91؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 100.

[19] حول العدوان على غزة، انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ص 100–102؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 105؛ وعبد الحميد الكيالي (محرر)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

[20] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 98–99.

[21] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 129–131.

[22] محسن محمد صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 27.

[23] انظر: **المرجع نفسه**، ص 32.

[24] انظر: **المرجع نفسه**، ص 36–38.

[25] جريدة **الغد**، عمّان، 2006/8/31.

[26] جريدة **الأيام**، رام الله، و**الحياة**، 2006/4/21.

[27] **الحياة**، 2006/4/27.

[28] وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5، انظر: http://ara.reuters.com

[29] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 37–39.

[30] انظر: **المرجع نفسه**، ص 91–92.

[31] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2007/4/24.

[32] حول خطط دايتون، انظر: رويترز، 2007/1/5؛ وانظر أيضاً:
Haaretz newspaper, 31/10/2007.

[33] David Rose, The Gaza Bombshell, *VANITY FAIR* magazine, April 2008,
http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804

[34] عرب 48، 2007/6/15، مترجمة عن جريدة **دي يونجا فلت** *De Junge Welt*، ألمانيا، انظر:
http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php?sstr=dayton

[35] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20، انظر: http://www.palestine-info.info/ar

[36] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7–14 يونيو 2007، غزة، ص 81–85.

[37] **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.

[38] حول إجراءات السلطة ضدّ حماس في الضفة الغربية، انظر: المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، في: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحقّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

[39] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13، انظر: http://arabic.wafa.ps/arabic/؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

[40] **الحياة**، 2007/6/15.

[41] **السفير**، 2008/8/30.

[42] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/17؛ وجريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، و**الشرق الأوسط**، 2007/10/19؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2007/12/4.

[43] مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، في:
http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx

[44] See "Measures Taken by Israel in Support of Developing the Palestinian Economy and Socio-Economic Structure," Report of the Government of Israel to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC), Brussels, 13/4/2011, Israel Ministry of Foreign Affairs website, http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/humanitarian/pages/israel_report_ahlc-april_2011.aspx#

[45] حول المعلومات في هذه الفقرة انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2012)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42012A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2011: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1938.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول، 2012) الربع الرابع 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/2/21)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42012A.pdf؛ وانظر أيضاً:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_058t11.pdf؛
and http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_058t1.pdf

[46] **الحياة**، 2009/6/23.

[47] انظر: رويترز، 2009/8/24؛ و**الحياة**، 2009/8/26.

[48] **الخليج**، 2008/6/5.

[49] ماهر تيسير الطباع، "قطاع غزة على حافة الانهيار التام، الغرفة التجارية الفلسطينية،" آذار/ مارس 2008؛ واللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

[50] وكالة وفا، 2009/9/17.

[51] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، ص 382.

[52] **الحياة**، 2008/2/6.

[53] **الخليج**، 2008/6/24.

[54] حول تفكيك المربعات الأمنية للعائلات، انظر: **الخليج**، 2007/6/14؛ وقدس برس، 2008/8/2؛ و**الأيام**، رام الله، وعرب 48، 2008/8/3؛ و**الحياة**، 2008/9/17.

[55] **الحياة**، 2009/8/16.

[56] **الحياة**، 2009/1/22.

[57] جريدة **الدستور**، عمّان، 2005/8/3.

[58] **الدستور**، 2006/2/6.

[59] انظر: **الخليج**، 2009/8/29.

[60] انظر: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 364.

[61] **المرجع نفسه**، ص 368 و436.

[62] **المرجع نفسه**، ص 432.

[63] محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122.

[64] **المرجع نفسه**، ص 170.

[65] **المرجع نفسه**، ص 164.

[66] انظر: جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/9/3.

[67] انظر مثلاً: لقاء خالد مشعل مع الصحفيين في الدوحة، جريدة **الوطن**، قطر، و**الحياة**، 2007/7/22.

[68] عرب 48، 2007/7/4.

[69] حول ملاحظات حماس على الورقة المصرية، انظر: موقع الجزيرة.نت، 18–2009/10/19؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/10/20؛ وجريدة **الشرق**، الدوحة، 2009/10/23؛ و**الحياة**، 2009/10/26.

[70] **الحياة**، 2010/10/6.

[71] *The New York Times* newspaper, 14/12/1993, http://www.nytimes.com/1993/12/14/world/israel-sees-new-delays-to-palestinian-self-rule.html

[72] *The Jerusalem Post* newspaper, 19/5/2000. See also Israel Ministry of Foreign Affairs, 19/5/2000, http://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/2000/Pages/Israel-s%20Peace%20Policy%20-%20 Barak%20Article%20in%20JPost%20-%20M.aspx

[73] للاطلاع على النص الكامل لمبادرة جنيف، انظر: http://www.geneva-accord.org/mainmenu/Arabic

[74] انظر: محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (ماليزيا: فجر أولونج، 2003)، ص 493–494.

[75] للاطلاع على نص القرار رقم 1397، انظر: http://www.un.org/arabic/sc/resoldeci.html

[76] انظر نص الكلمة الكاملة لجورج بوش في:
The Guardian newspaper, London, 25/6/2002, http://www.guardian.co.uk/world/2002/jun/25/israel.usa

[77] A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict, 30/4/2003, the Avalon Project, Lillian Goldman Law Library, Yale Law School, http://avalon.law.yale.edu/21st_century/roadmap.asp

[78] **الأيام**، رام الله، 2005/6/22؛ ومقال حلمي موسى في: **السفير**، 2005/6/22.

[79] Address by Prime Minister Ariel Sharon at the Fourth Herzliya Conference, 18/12/2003, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2003/Pages/Address%20by%20PM%20Ariel%20Sharon%20at%20the%20Fourth%20Herzliya.aspx; and The Disengagement Plan - General Outline, 18/4/2004, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/ ForeignPolicy/Peace/MFADocuments/Pages/Disengagement%20Plan%20-%20General%20 Outline.aspx

[80] اعترف شارون بذلك في مقابلته لجريدة **يديعوت أحرونوت** في 2005/8/12. انظر: عرب 48، 2005/8/12.

[81] انظر نصّ الاتفاق في: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزراة الشؤون الخارجية، اتفاقية المعابر، في:
http://www.mofa-gov.ps/ar/index.php?p=documents

[82] انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 100.

[83] حول التقرير، انظر: عرب 48، 2006/8/15.

[84] انظر: **الحياة**، 2009/11/5؛ ووكالة معا الإخبارية، 2010/1/23.

[85] The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), "Six Years After the International Court of Justice Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of the Wall in the Occupied Palestinian Territories," site of Project of Monitoring the Israeli Colonization Activities (POICA), 9/7/2010, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2596

[86] كتبت العشرات من التقارير والدراسات حول الجدار العازل والمعلومات الواردة في النص مأخوذة من مصادر عديدة، ومما تجدر الإشارة إليه: بيتر لاغركويست، تسبيح السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد "جدار الفصل" الإسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 58، ربيع 2004، ص 28–58؛ وانظر: الجدار الفاصل، في منطقة القدس، بتسيلم، في:
http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier/jerusalem؛ وانظر:
The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'TSELEM) and Planners for Planning Rights (Bimkom), "Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank," December 2005, http://www.btselem.org/sites/default/files/publication/200512_under_the_guise_of_security_eng.pdf

[87] لمزيد من المعلومات حول الهجرة اليهودية، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 75–76.

[88] انظر: **الخليج**، 2006/10/7؛ وعرب 48، 2006/10/17. وانظر أيضاً:
Yogev Karasenty and Shmuel Rosner, What Million Missing Israelis?, Foreign Policy website, 28/7/2011, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/07/28/what_million_missing_israelis

[89] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 74 و311.

[90] **المرجع نفسه**، ص 74–84.

[91] *The Jerusalem Post*, 16/6/2011, http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=225183

The Palestine Issue:
Historical Background and Contemporary Developments

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب تقديم صورة شاملة عن القضية الفلسطينية من خلال استعراض خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة.

ويستعرض الكتاب، بأسلوب علمي موثق وبلغة سهلة، وبشكل مُركّز ومختصر، تاريخ فلسطين في عصورها الأولى مروراً بالعهد الإسلامي، وخلفيات نشوء المشروع الصهيوني، ومرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وقيام الكيان الإسرائيلي. ويدرس ظهور القضية الفلسطينية وتطورها، مسلطاً الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضاته وثوراته، ودور منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ودور التيار الإسلامي الفلسطيني.

ويعطي الكتاب تركيزاً خاصاً على العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، ليتمكن القارئ الكريم من استجلاء الكثير من النقاط المتعلقة بالواقع المعاصر للقضية.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة تغطي الفترة حتى سنة 2021، كما يأتي مدعماً بالصور والخرائط التوضيحية.

ويُعدُّ هذا الكتاب مصدراً مهماً للقراء الذين يريدون التَّعرف بشكل عام على القضية الفلسطينية، وإدراكها بشكل علمي متوازن، وبما يُشكّل مدخلاً لمن يحب بعد ذلك الدخول في التخصص والتفصيلات.

ISBN 978-614-494-010-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 1803 1961 | تلفاكس: 643 1803 1961
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت